سياسات الحماية الاجتماعية والحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب

دكتور

أ.م.د/ عبدالونيس محمد الرشيدي

أستاذ التخطيط الاجتماعي المساعد

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية

بدمنهور

أولاً: مشكلة الدراسة:

يعد الشباب من أهم الثروات البشرية وأثمنها لذا اتفقت معظم الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية والإنسانية حول الأهمية الكبيرة لدراسة أوضاع الشباب واتجاهاتهم ومشكلاتهم وقيمهم ودورهم الأساسي في المجتمع، ويرجع هذا الاهتمام إلي ما تمثله هذه الفئة الخاصة من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أنة شريحة اجتماعية تشغل وضعاً متميزاً في بنية المجتمع، فالشباب إحصائياً يمثلون قطاعاً كبيراً من حجم المجتمع المصري، حيث يقدر إجمالي عدد الشباب في مصر في الفئة العمرية(٢٠-٤٠) سنة حوالي(٤٢) مليون نسمة، يمثلون نسبة(٤٤%) من إجمالي عدد السكان يمثل الشباب الذكور نصفهم.(١)

وبالرغم من أهمية هذه الفئة في أي مجتمع إلا أنها تعاني من مشكلات متعددة في الوقت الحالي، مابين مشكلات ضعف المواطنة الايجابية والانحراف والإدمان ومشكلات الإسكان وزيادة تكاليف الزواج.....الخ.

ومن المشكلات الهامة التي تواجه الشباب أيضاً مشكلة البطالة وتضاؤل فرص العمل المتاحة خلال المهن العديدة بالمجتمع، فخلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ظهرت تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية متلاحقة في إطار ما يعرف بظاهرة العولمة، ومن أهم سمات هذه الظاهرة سيطرة قوي السوق وتكامل الاقتصاد العالمي وتحول الإنتاج وأسواق العمل، وسرعة التغير التكنولوجي والثورة في وسائل الإعلام والنزعة الاستهلاكية.(٢)

لذا فان نسبة كبيرة من هؤلاء الشباب لا يتزوجون وتضيق الدنيا في وجوههم، فهم بعد سنوات التعليم والدراسة يتخرجون ليجدوا أنفسهم بلا عمل، وهذا هو السر الذي يفسر محاولة الهروب أو الهجرة عبر البحر المتوسط في مراكب متهالكة إلي ايطاليا أو أي بلد في أوروبا لعلهم يجدون فيه ما عجزوا عن العثور علية في بلادهم، وتقدر منظمة الهجرة العالمية عدد الذين يقيمون حالياً في بلاد غير بلدانهم بنحو(١٩٢) مليوناً من سكان العالم، كما تقدر حالياً معدلات الزيادة السنوية لتيارات الهجرة الخارجية بنحو(٢,٩%) مقارنة بنحو(٢,١%) للفترة السابقة.(٣)

وأكدت العديد من التقارير الدولية زيادة عدد ضحايا الشباب من الهجرة غير الشرعية في البلدان العربية خلال السنوات العشر الأخيرة بنسبة(٣٠٠%) مما يمثل استنزافاً عربياً مستمراً وتوتراً في العلاقات بين الدول.(٤)

ولا شك في أن الهجرة غير الشرعية أصبحت تمثل ظاهرة اجتماعية بفعل تداخل عناصرها ومتغيراتها، الأمر الذي يتطلب تدخلاً معرفياً من حقول علمية متعددة ومنها الخدمة الاجتماعية من أجل فهم هذه الظاهرة الاجتماعية من حيث دوافعها وأهدافها ومعطياتها البنائية الشاملة في أوجهها الاجتماعية والثقافية، وما تصبه من آثار على أطرافها، خاصة وأن هؤلاء المهاجرون يواجهون عالماً جديداً في مفرداته الثقافية ومعانيه.(٥)

وهذه التحركات البشرية ظاهرة قديمة عبر التاريخ شهد العالم الكثير منها خلال القرون الماضية، غير أن القرن العشرين يعد قرن الهجرات البشرية وبخاصة العقود الأخيرة منه التي شهدت حركة هجرة من الجنوب إلى الشمال، أي من أفريقيا والشرق الأوسط وشبه القارة الهندية إلى أوربا، ومن أمريكا الجنوبية إلى الشمالية.(٦)

وتعد الهجرة غير الشرعية– والتي تتباين مسمياتها ما بين وصفها بالسرية أو غير القانونية أو غير النظامية– ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية، حيث أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة لمهاجرين قادمين من دول مجاورة، وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وأفريقيا الجنوبية ونيجيريا وغيرها من الدول الإفريقية.(٧)

وخلال السنوات الأخيرة انتشرت **ظاهرة الهجرة غير الشرعية** بصورة أزعجت الحكومات سواء في دول الاستقبال أو دول الإرسال، مما جعل هذه الظاهرة أحد الاهتمامات الموجودة على الأجندة السياسية لدول الاتحاد الأوربي الأكثر استقبالاً لهذا النوع من الهجرة، وبخاصة الدول التي تعانى من آثار مباشرة من هذه الهجرة، حيث بدأ المهاجرون يشكلون منافساً للأيدي العاملة الوطنية في أوربا وبعد أن تم العمل باتفاقية "شنجن" الخاصة بتأشيرة الدخول الموحدة، أصبحت الهجرة غير الشرعية تهدد معظم دول الاتحاد الأوربي، وكرد فعل على ذلك اتبعت معظم الدول الأوربية في أواخر التسعينات من القرن العشرين سياسات أمنية صارمة تجاه المهاجرين.(٨)

وعلى الرغم من أن الحديث عن إحصائيات الهجرة غير الشرعية لا يزال يمثل صعوبة كبيرة لكافة الأبحاث والدراسات التي تهتم بالظاهرة، إلا أنه لا يجب أن يضيع مع تلك الصعوبات تحليل أبعاد تلك الظاهرة خاصة وأن هناك أرقام مفزعة في هذا الشأن، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة غير الشرعية ما بين(١٠– ١٥%) من إجمالي عدد المهاجرين في العالم والبالغ عددهم حسب تقديرات الأمم المتحدة حوالي(١٨٠) مليون مهاجر، بعد أن كان عددهم(١٥٥) مليون عام ٢٠٠٤، (٥٠) مليون مهاجر في أواخر القرن الماضي.(٩)

وإذا كانت المؤشرات والشواهد الواقعية تشير إلي أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرشحة للتصعيد طالما أن ظروف نشأتها وتفاقمها ما تزال قائمة، فانه يصبح من الضروري وجود مخطط مشترك للدول المعنية بها، سواء المصدرة أو المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين، دون أن تقتصر المسألة علي تحميل كل طرف الأخر المسئولية دون جدوى.(١٠)

ومن هذا المنطلق أصبح موضوع الهجرة غير الشرعية قضية تحتاج إلى دراسات جديدة يتم تناولها من أبعاد متعددة حسب التخصصات العلمية ذات الصلة، ولمختلف المجتمعات والثقافات،

خاصة بعد أن أضحت الهجرة غير الشرعية لدول أوربا أمراً شائعاً وبدرجة متزايدة سعياً وراء مستوى معيشي أفضل وهروباً من واقع أليم.(١١) وحيث أن احتمالات القضاء علي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ستكون ضعيفة إذا لم يتم القضاء علي كل الظروف الرئيسية التي تتسبب فيها.(١٢)

ومن هنا يقتضي التناول الموضوعي لظاهرة الهجرة غير الشرعية تناولها بطريقة شاملة وبالتالي فإنها تتطلب نهجاً ذا أبعاد شاملة علي الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.(١٣)

وقد أكدت نتائج دراسة(ماجدة إمام حسين٢٠٠٨) أن السياسة الاقتصادية ونظام المعاش المبكر خلقت نوعاً من عدم الإحساس بالأمان لدى الشباب المصري، بشكل جعله مستعداً للتضحية بحياته بحثاً عن فرصة عمل مجزية له ولأسرته، كما أكدت أن التقليد والمحاكاة هي أحد أهم أسباب الهجرة غير الشرعية، وأنها لم تعد ترتبط بارتفاع الفقر والبطالة بشكل مباشر، حيث استعرضت في دراستها واقع التنمية البشرية على مستوى محافظات الجمهورية، من خلال استعراض معدل البطالة والفقر على مستوى تلك المحافظات، وأثبتت الدراسة ارتفاع معدل الفقر في غالبية **محافظات مصر وبخاصة محافظات صعيد مصر .**(١٤)

كما أكدت نتائج(دراسة إيمان شريف، صفية عبد العزيز٢٠٠٨) علي ارتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بظاهرة الاتجار في المهاجرين المصريين، فالإحصاءات الرسمية المنشورة عن الظاهرة لا تعبر عن الأعداد الحقيقة لتلك المشكلة خاصة في ظل تقارير الأمم المتحدة التي تؤكد أن المنظمات الإجرامية تحاول تهريب ما يصل إلى مليون شخص سنوياً من البلدان الفقيرة، وأن تلك التجارة تدر أرباحاً سنوية تصل إلى(٥,٣) مليار دولار، كما كشفت الدراسة أن(٩٢,٢ %) من الشباب المهاجر بطريقة غير شرعية على علم بعدم قانونية سفرهم، معللين ذلك بأنه لا يوجد بديل للسفر بشكل شرعي، كما أثبتت الدراسة أن هذه الظاهرة أثرت بشكل سلبي على الفرد والمجتمع.(١٥)

وقد أوضحت دراسة(على الحوات٢٠٠٧) أن الهجرة غير الشرعية لم تعد ظاهرة عادية، بل أخذت بعداً وتحدياً متداخلاً ومعقداً إلى درجة كبيرة، يتداخل فيها العنصر الأمني والاقتصادي والسياسي والثقافي والدولي، والواضح من كافة البيانات والمعلومات التي توفرت للباحث أن المحرك الأول لهذه الهجرة غير الشرعية هو العامل الاقتصادي، بجانب عوامل أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية، كما أوضحت أن الحياة في بلدان المنشأ أو البلدان المصدرة للهجرة غير الشرعية أصبحت تضيق على أصحابها، فالبطالة والفقر واليأس والأمل في حياة أفضل في أوربا هو الذي يدفع هؤلاء المهاجرين للمخاطرة بحياتهم وركوب قوارب الموت، **وأوضحت الدراسة** في نتائجها أيضاً أن كل المؤشرات والدراسات لا تزال قاصرة على أن تعالج المشكلة من جذورها وتقتلع أسبابها الحقيقية، وترى أن العلاج الفعلي للمشكلة هو التنمية في بلدان المنشأ التي تنطلق منها الهجرات بكل أنواعها شرعية وغير شرعية.(١٦)

وأوضحت نتائج دراسة(إبراهيم الناغي الصادق٢٠٠٢) علي ضرورة معرفة الدوافع الرئيسية والأسباب التي في تعرض المهاجرين غير الشرعيين لمخاطر وأحداث هذه الهجرة، وقد أكدت أن المقبلين علي هذا النوع من الهجرة من الشباب الذكور، كما أكدت علي تعاظم دور العامل الاجتماعي والاقتصادي كدوافع أساسية للشباب المهاجر وسبب رئيسي في زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين.(١٧)

وتشير دراسة(سليمان H.Solomen 2002) أن هناك العديد من الدوافع والعوامل التي تجعل المهاجرين يفضلون المغامرة والتعرض للأضرار والمخاطر عن البقاء في بلادهم بحثاً عن فرص العمل المتاحة، وأظهرت نتائج الدراسة تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين في العالم، حيث تشير الإحصاءات التقديرية وفقاً لنتائج الدراسة بأن هناك حوالي(١٢٠) مليون مهاجر علي مستوي العالم تقريباً.(١٨)

كما أكدت نتائج دراسة(ماجدة عبدالرحمن ٢٠٠٦) أن غالبية الشباب الذين يرغبون في الهجرة إلي أوربا ينوون العودة والاستقرار في مصر بعد هجرتهم إلي أوربا وأن الدافع الأساسي لهجرة هؤلاء الشباب هو البطالة وانخفاض الأجور في مصر، حيث يعاني(٤٠%) من المبحوثين من مشكلة البطالة، كما أوضحت الدراسة أن سماسرة السفر يسهلون هجرة هؤلاء الشباب للخارج بطريقة غير شرعية.(١٩)

وأوصت دراسة(صالح بن إبراهيم الخضيري٢٠١٢) بضرورة تكثيف السبل الكفيلة بتعزيز فرص الهجرة المشروعة التي تمثل البديل للهجرة غير المشروعة في ظل تعاون وشراكة ايجابية بناءة بين كلاً من الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين.(٢٠)

كما أوصت نتائج دراسة(سامية بارح فرج٢٠١٢) بضرورة مواجهة الأسباب الحقيقية لظاهرة الهجرة غير الشرعية والمتمثلة في سوء الحالة المادية والاجتماعية وضعف الوعي الأمني وعدم توافر فرص عمل بالبلاد ومواجهتها من خلال وضع سياسات تنموية تمكن من خلق فرص عمل مناسبة وذلك للحفاظ علي سمعة أبنائها في الخارج وكذا أمن وسلامة البلاد، بالإضافة إلي ضرورة قيام الحكومة بتوفير فرص عمل للشباب لإشباع احتياجاتهم، حيث أن البحث عن العمل هو الهدف الأساسي وراء هجرتهم للخارج، ومعاونة القطاع الخاص بتوسع الاستثمار داخل مصر بدلاً من الاستثمار خارجها.(٢١)

وفي هذا الإطار تأتي أهمية سياسات الحماية الاجتماعية لمواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث تدير منظمة العمل الدولية حملة تحت عنوان(التغطية تشمل الكل Cover for all) من أجل مد مظلة الحماية الاجتماعية إلي البلدان النامية، وأصبحت تمثل واحدة من أهم المحاولات الجارية للدفع بهذه القضية إلي مستوي أعلي علي أجندة الحكومات وصناع السياسة.

وإذا كانت للبلدان النامية خصوصياتها فانه علينا أن نتخطى وراء الممارسات التقليدية لمفاهيم الحماية الاجتماعية، كي تواجه بشكل كاف تلك التحديات الخاصة بالبلدان النامية وهناك مفاهيم جديدة وآليات خلاقة ساعدت علي الوصول إلي هدف التغطية التي تشمل الجميع من أهمها إستراتيجية التشبيك والترابط بين الأنساق ونظم المجتمع المختلفة من خلال ربط نظم الحماية الاجتماعية التي تنتمي إلي مصادر متباينة(العام- الخاص) ببعضها البعض، ويساعد هذا المبدأ علي مواجهة تحديات قلة الموارد المالية، ويعتبر مدخلاً معضداً للفقراء ويتعامل مع جذور المعضلات ودوائر الفقر الخبيثة، ومن أهم أمثلته إمكانية أن تشمل التغطية التأمينية المستويات الدنيا من السكان(كإنشاء صندوق أمن اجتماعي يستهدف الفقراء كما حدث في الهند) أو إدماج القطاع غير الرسمي في نظم التأمين الصحي وغيرها بواسطة الجماعات الرسمية كما حدث في الفلبين.[٢٢]

وقد تجسدت دعوة مصر عام(٢٠٠٦) لصياغة مفهوم جديد للعقد الاجتماعي يعتمد علي صياغة العلاقة بين الدولة والمواطنين ويحصل بمقتضاه المواطن علي حقوقه، ويلتزم تجاه الدولة بتنمية قدراته للخروج من دائرة الفقر، وبالتالي يستفيد من هذا العقد الاجتماعي الجديد جميع فئات المجتمع، ولا سيما الفقراء والشباب العاطلين عن العمل، ولقد طرح تقرير التنمية البشرية في مصر مفهومين شاملين للعقد الاجتماعي، **يتضمن الأول** أن صياغة العلاقة بين الدولة والمواطنين تقوم علي برنامج متكامل لحماية الحقوق والحريات، ويستهدف أساساً الفقراء والعاطلين عن العمل، أما الثاني فيتضمن برنامجاً يجمع بين الإصلاح علي كافة المستويات من أجل تعزيز مسيرة التنمية والارتقاء بالمواطنين، مما يمكنهم من تحقيق وإشباع احتياجاتهم، **وفي ضوء ما سبق يتبين أن العقد الاجتماعي يستند علي مجموعة من الأسس ومنها:**[٢٣]

١- الشراكة بين مختلف قطاعات المجتمع.

٢- تمكين الفئات المهمشة من إشباع حاجاتها.

٣- عدالة توزيع الثروة بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

٤- تطبيق سياسة عدم المركزية، من خلال منح صلاحيات أوسع للمحليات، مع العمل علي بناء قدراتها لتكون أكثر قدرة علي الوفاء باحتياجات الأفراد.

٥- المساواة والشفافية من خلال تطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

وتتشكل الحماية الاجتماعية من مجموعة من البرامج التي تهدف إلي تمكين الفقراء من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة والقدرة علي المطالبة والضغط بهدف تحقيق التحرر من الحاجة والخوف وتزويدهم بما يؤكد حقوقهم في العيش بكرامة، وفي هذا السياق تتطرق الحماية الاجتماعية إلي المجموعات التي تتعرض لمخاطر كبيرة، وتهدف إلي حمايتها من نتائج العمليات الاقتصادية، وبذلك تشمل الحماية الاجتماعية الخدمات الاجتماعية المقدمة للعاطلين عن العمل، بحيث تيسر لهم

الحصول علي التعليم والخدمات الصحية وشبكات السلامة التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسواء النفسي.(٢٤)

بالإضافة إلي ذلك يمكن أن تلعب برامج الحماية الاجتماعية دورها في إعادة تأهيل العنصر البشري، بما يحقق التنمية البشرية المستدامة التي أصبحت أحد الأبعاد الهامة للتنمية الاقتصادية، بحيث يتحقق ذلك من خلال تأسيس الظروف الملائمة لزيادة إنتاجية عنصر العمل من خلال إجراءات عديدة، أول هذه الإجراءات تأهيل أو إعادة تأهيل عنصر العمل بما يساعد امتصاص البطالة، ودفع طاقات عمل جديدة لسوق العمل تساعد في تشغيل عجلة الإنتاج الاقتصادي ولأن طاقة العمل عنصر اقتصادي فان إعادة التأهيل يساعد في إضافة قيم اقتصادية متجددة تؤكد استدامة التنمية الاجتماعية الاقتصادية.(٢٥)

ولاشك أن اعتماد نظم الحماية الاجتماعية علي شبكات للأمان الاجتماعي تحرص علي تحقيق التوازن بين آليات المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي ومن شأنه أن يدعم جهود التمكين ويساعد علي تحقيق مبادئ حقوق الإنسان، ذلك لأن شبكات الأمان الاجتماعي تعد أحد مجالات الإنفاق الاجتماعي الحكومي والأهلي التي تهدف إلي تحسين أوضاع الشرائح الاجتماعية والفئات المختلفة وتمكينها من إشباع حاجاتها الأساسية في ظروف طارئة مثل البطالة والمرض أو ظروف مستمرة مع الوقت مثل الشيخوخة والتقاعد.(٢٦)

وقد أكدت نتائج دراسة(محمد محمد أبوسريع٢٠٠٩) أن البنك الدولي له تجارب ناجحة في إدارة المخاطر الاجتماعية لمساعدة الدول النامية والاهتمام بوضع خطط قومية لتعزيز شبكة السلامة والحماية الاجتماعية بهدف حماية الفقراء أثناء لأزمات وحماية الشباب العاطلين عن العمل ومساعدتهم في إيجاد فرص عمل تسهم في بناء مستقبلهم.(٢٧)

وأوضحت دراسة(أرماندو بارينتوس2011 Armando Barrientos) أن برامج الحماية الاجتماعية لها دور أساسي في معالجة ظاهرة الفقر والبطالة من خلال تعزيز دور الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في مواجهة تلك الظاهرة.(٢٨)

وأظهرت نتائج دراسة(أسماء إسماعيل أحمد ٢٠١١) أنة يوجد العديد من المعوقات التي تواجه المجتمع في الحصول علي برامج شبكة الأمان الاجتماعي مما يؤثر علي بناء رأس المال الاجتماعي وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي للشباب وتؤثر علي إمكانية إشباع احتياجاتهم وتوفير فرص عمل ملائمة لهم ومنها عدم التضافر بين كافة الجهود المجتمعية.(٢٩)

وفي هذا الإطار أيضاً تؤكد دراسة(جون يونج Joon Yong 2008) أن برامج الدعم الذاتي المرتبطة بنظام الأمان الاجتماعي العالمي في كوريا لم يصل إلي درجة التخفيف المطلوب للفقر علي الرغم من أن البرنامج كان يعمل كبرنامج استثمار اجتماعي بمعني أنة لم يحقق الهدف منة، وأظهرت الدراسة أنة يمكن تعزيز هذا البرنامج من خلال معالجة أوجه القصور والاعتماد علي

مبدأ الاستثمار الاجتماعي في مواجهة مشكلات الفقراء والعاطلين عن العمل وبناء رأس المال الاجتماعي.(٣٠)

كما أوضحت نتائج دراسة(عبدالله كامل خميس٢٠٠٩) أن نظام الحماية الاجتماعية يجب أن يعتمد علي ما تتضمنه السياسة الاجتماعية للمجتمع من تشريعات اجتماعية تتعلق بالقطاعات الخدمية المختلفة خاصة تلك القطاعات التي تمثل نظام الحماية الاجتماعية أو التي تعتبر أحد قنواته الأساسية كقطاع الضمان والتضامن الاجتماعي من أجل مواجهة مشكلات الفقر والبطالة والمرض.(٣١)

وبناءً علي ما سبق تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين قطاعات الشباب قضية خطيرة، وتحدياً من التحديات التي باتت تواجه ليس فقط المجتمع المصري ولكن الشمال الأفريقي وربما الجنوب بأكمله، والتي يجب مواجهتها والتصدي لها من خلال منظومة متكاملة من سياسات الحماية الاجتماعية والإجراءات والجهود على المستويين المحلى والدولي، ولهذا ينبغي أن ندرك أن التصدي لهذه الظاهرة هي مسئولية جماعية ينبغي أن تقوم بها كافة أجهزة الدولة من وزارات وأجهزة ومؤسسات رسمية وحزبية ومنظمات مجتمع مدني.

وهنا يبرز أيضاً الدور التخطيطي والتنفيذي والرقابي لوزارة القوي العاملة والهجرة في رسم سياسات تشغيل الشباب ووضع الخطط لإعادة تأهيلهم وإدماجهم في سوق العمل ومتابعة وتقييم البرامج والمشروعات التي من شأنها مساعدة هؤلاء الشباب علي إيجاد فرصة عمل مناسبة لقدراتهم وإمكانياتهم، وتنمية وعيهم بمخاطر الهجرة غير الشرعية وتأهيل الشباب الراغب في الهجرة ومساعدتهم في التعرف علي طرق الهجرة الآمنة، كما يأتي دور كافة الأجهزة الحكومية والأهلية من أجل توفير سياسات للحماية الاجتماعية للشباب من خلال تنظيم البرامج الخاصة بتشغيل الشباب وتمكين وتعزيز قدرات الشباب بما يتناسب واحتياجات سوق العمل، وتحقيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب.

واستناداً علي ما سبق تتحدد القضية الرئيسية للدراسة الحالية في:

التعرف علي إسهامات سياسات الحماية الاجتماعية في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب.

ثانياً: أهمية الدراسة:

١- تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين قطاعات الشباب قضية خطيرة، وتحدياً من التحديات التي باتت تواجه ليس فقط المجتمع المصري ولكن الشمال الأفريقي والعديد من المجتمعات العربية، والتي يجب مواجهتها والتصدي لها من خلال منظومة متكاملة من سياسات الحماية الاجتماعية والإجراءات والجهود على المستويين المحلى والإقليمي والدولي.

٢- أهمية صياغة سياسات اجتماعية فاعلة لدفع عجلة التنمية، لأن إجراءات الحماية الاجتماعية يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في دفع عجلة التنمية الاجتماعية بما يؤدي إلي بناء مجتمعات أكثر إنتاجية.

٣- يمكن أن تلعب سياسات الحماية الاجتماعية دورها في إعادة تأهيل العنصر البشري، بما يحقق التنمية البشرية المستدامة التي أصبحت أحد الأبعاد الهامة للتنمية الاقتصادية في المجتمع.

٤- ضرورة دعم سبل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب.

٥- أهمية الدور التخطيطي والتنفيذي والرقابي لوزارة القوي العاملة والهجرة في رسم سياسات تشغيل الشباب ووضع الخطط لإعادة تأهيلهم وإدماجهم في سوق العمل، وعقد دورات تأهيلية للشباب حول طرق الهجرة الآمنة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١- تحديد أسباب انتشار مشكلة الهجرة غير الشرعية بين الشباب.

٢- تحديد دور البرامج الخاصة بتشغيل الشباب في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية.

٣- تحديد دور تمكين وتعزيز قدرات الشباب في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية.

٤- تحديد دور الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب.

٥- تحديد الصعوبات التي تحول دون تحقيق سياسات الحماية الاجتماعية لدورها في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب.

٦- تحديد المقترحات التي تسهم في تحقيق سياسات الحماية الاجتماعية لدورها في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

١- ماهي أسباب انتشار مشكلة الهجرة غير الشرعية بين الشباب؟

٢- ماهو دور البرامج الخاصة بتشغيل الشباب في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية؟

٣- ماهو دور تمكين وتعزيز قدرات الشباب في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية؟

٤- ما هو دور الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب؟

٥- ماهي الصعوبات التي تحول دون تحقيق سياسات الحماية الاجتماعية لدورها في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب؟

٦- ماهي المقترحات التي تسهم في تحقيق سياسات الحماية الاجتماعية لدورها في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب؟

خامساً: المفاهيم والمعطيات النظرية للدراسة:

(١) المفاهيم النظرية والإجرائية للدراسة:

١- مفهوم سياسات الحماية الاجتماعية:

تعرف الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من البرامج العامة والخاصة التي يتبناها المجتمع لمواجهة عدم توافر الدخل أو انقطاعه، وكذلك توفير الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية للسكان علي النحو المطلوب، بما يؤدي إلي تنمية المجتمعات الإنسانية والحد من مشكلة الفقر.(٣٢)

فالحماية الاجتماعية مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة الهادفة إلي تحقيق الاستقرار الاجتماعي بتحرير الإنسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان، والحد من الخسائر التي يتعرض لها، كما تعني حمايته من الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدده كالأزمات الاقتصادية والمالية والحروب وحالات الحصار الاقتصادي والكوارث الطبيعية كالمجاعات والفيضانات والأمراض الوبائية.(٣٣)

وتمثل الحماية الاجتماعية الارتقاء بالأوضاع الإنسانية، الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والصعود بهم من المستوي دون الإنساني الذي يعجزهم عن التفاعل الاجتماعي السوي وعدم القدرة علي تطوير مبادرات ذاتية للارتقاء إلي مستوي إنساني يمتلكون فيه قدرة الحصول علي الفرص التي تمكنهم من إشباع حاجاتهم الأساسية والتفاعل مع الآخرين.(٣٤)

كما تعرف بأنها مجموعة الإجراءات العامة التي اتخذت استجابة لمستويات الضعف والمخاطر والحرمان، والتي تعتبر غير مقبولة اجتماعياً في إطار نظام سياسي ومجتمعي معين، وقد صنفت منظمة العمل الدولية(ILO) تلك الإجراءات العامة إلي ثلاث فئات عامة هي: التأمين الاجتماعي، تنظيمات سوق العمل والمساعدة الاجتماعية، حيث يشمل التأمين الاجتماعي خطط اشتراكات مصممة لحماية العمال وأسرهم ضد مراحل العمر والأمور الطارئة ذات الصلة بالعمل مثل الأمومة والشيخوخة والبطالة والمرض والحوادث، وتتضمن أنظمة سوق العمل الأطر القانونية التي تهدف إلي ضمان الحد الأدنى من معايير التوظيف والعمل وحماية حقوق العمال وتشمل المساعدات الاجتماعية أدوات السياسة العامة الممولة من الضرائب والمصممة لمعالجة الفقر والضعف.(٣٥)

وتعرف أيضاً الحماية الاجتماعية بأنها الارتقاء بالأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والصعود بهم من المستوي دون الإنساني الذي يعجزهم عن التفاعل الاجتماعي السوي، وعدم القدرة علي تطوير مبادرات ذاتية للارتقاء إلي مستوي إنساني يمتلكون فيه قدرة الحصول علي الفرص التي تمكنهم من إشباع حاجاتهم الأساسية والتفاعل مع الآخرين.(٣٦)

وتعرف وزارة التنمية الدولية البريطانية الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة فرعية من الإجراءات العامة التي تساعد علي مواجهة الأخطار والضعف والفقر المدقع.(٣٧)

وتعبر الحماية الاجتماعية عن مجموعة من السياسات والبرامج الرامية إلي الحد من الفقر من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل والذي يقلل من تعرض المجتمعات للمخاطر وتعزيز قدرة المجتمعات علي حماية أنفسهم ضد المخاطر أو فقدان الدخل والحماية الاجتماعية تتكون من عناصر رئيسية هي أسواق العمل، التأمين الاجتماعي، والمساعدة الاجتماعية، استناداً لمخططات حماية المجتمعات المحلية وحماية الطفل، وتعد نظم الحماية الاجتماعية بمثابة آليات مؤسسية تساعد الأفراد علي إدارة المخاطر الاجتماعية أو لتخفيف أثارها بمجرد وقوعها.(٣٨)

وتعرف سياسات الحماية الاجتماعية أيضاً بأنها تلك السياسات والبرامج التي تهدف إلي الحد من الفقر والمخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد غير القادرين علي العمل بسبب المرض أو كبر السن وكذلك حماية السكان من التقلبات الشديدة وغير المتوقعة في مستوي المعيشة نتيجة التغيرات الاقتصادية المختلفة.(٣٩)

كما تعرف بأنها مجموعة السياسات والبرامج سواء منها الحكومية أو الخاصة، والهادفة إلي التعويض عن انعدام الدخل من العمل أو انخفاضه إلي حد كبير وتقديم المساعدة إلي الأسر ذات الأطفال وتوفير الرعاية الصحية والإسكان للمجتمع.(٤٠)

وتعرف سياسات الحماية الاجتماعية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها:

- مجموعة البرامج والإجراءات العامة الخاصة بتشغيل الشباب والتي تنظمها وزارة القوي العاملة والهجرة.
- تتضمن تمكين وتعزيز قدرات الشباب بما يتناسب واحتياجات سوق العمل.
- كما تتضمن تفعيل سبل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مجال تشغيل الشباب.
- تهدف للحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب.

٢- مفهوم الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة مفهوماً لصيقاً بحياة الإنسان منذ بروز الجماعات البشرية المنظمة، ويشير قاموس المورد إلى أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الارتحال من مكان إلى آخر.(٤١)

وفى قاموس علم الاجتماع يعرفها محمد عاطف غيث بأنها حركة دائمة نسبياً يقوم بها شخص أو جماعة، تتخطى الحدود السياسية نحو منطقة أو مجتمع إقامة جديد.(٤٢)

وتعرف الهجرة بصفة عامة بأنها انتقال الشخص ومرافقيه ممن يعول نفسه من موطنه إلي موطن أخر بهدف الإقامة الدائمة مع استهداف التكسب أو الاعتماد الاقتصادي التام والدائم علي الوطن الجديد.(٤٣)

والهجرة السرية والهجرة غير القانونية والهجرة غير الشرعية والهجرة غير النظامية كلها مفردات لها نفس المعني، ويقابل الهجرة السرية حالياً الهجرة القانونية أو الهجرة الشرعية أو الهجرة

النظامية وهي الهجرة بصفة قانونية طبقاً لقوانين الهجرة في البلدين المهاجر منة والمهاجر إلية عن طريق قنوات العبور، ميناء أو مطار بواسطة أوراق قانونية من جواز سفر أو تأشيرة، وفي المقابل تعني الهجرة السرية هروب المواطن من وطنه وذلك بطريقة لا يسمح بها البلد الموجة إلية.(٤٤)

وتعد الهجرة غير الشرعية حلولاً فردية خارج الإطار القانوني لمشكلة البطالة، وقد تسبب الهجرة غير الشرعية أضراراً عديدة تلحق بمصالح المجتمع، حيث تعتبر الهجرة غير الشرعية أو السرية أحد أساليب التسلل الفردي أو الجماعي والتي تتطلب التصدي لها، لما لها من أثار سلبية علي أمن وسلامة الوطن فضلاً عن الآثار السلبية علي الاقتصاد القومي، ولا سيما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وكذا العلاقات مع دول الجوار ودول المقصد.(٤٥)

وتعرف الهجرة غير الشرعية أيضاً بأنها خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة.(٤٦)

كما تعرف بأنها تلك الهجرة التي يقوم بها فئات يدخلون إلي دول الغير بطريقة التهريب والتسلل للاستيطان هرباً من اضطهاد ديني أو عرقي أو هرباً من الفقر والبطالة.(٤٧)

والهجرة غير الشرعية هي السفر عبر الحدود في شكل مخالف للقوانين والتشريعات المعمول بها في الدولة ويلجأ المهاجرون غير الشرعيين إلي أساليب عديدة للوصول إلي تلك البلدان مما يعرضهم لكثير من الأخطار كما هو الحال في المهاجرين إلي دول الاتحاد الأوربي.(٤٨)

وهناك من يري أنها النقل غير المنتظم والسفر إلي دولة أخري غير دولة المنشأ ودخول أراضيها بصورة غير شرعية أو بدون إذن مسبق أو باستعمال وثائق سفر مزورة.(٤٩)

كما تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها انتقال العمالة انتقالاً غير رسمي والتي يشجعها وجود المعايير والحدود السياسية المفتوحة بما يسهل من انتقال المهاجرين غير الشرعيين بحثاً عن فرص العمل، فوجود مثل هذه الحدود هو الذي أوجد موقفاً غير رسمي حيال هذا النوع من الهجرة التي تؤدي إلي المخاطرة في الانتقال عبر الحدود.(٥٠)

وتشمل الهجرة غير الشرعية كل من الهجرة غير النظامية والهجرة غير القانونية، وتشير الهجرة غير النظامية إلي الهجرة غير المنظمة والعفوية، والتي تتم بطريقة لا تتلاءم والقوانين القائمة المنظمة لعبور الحدود الدولية لبلد معين بهدف الذهاب إلي بلد أخر، وعادة ما تحدث هذه الهجرة في الخفاء وبشكل سري دون علم سلطات الدول المستقبلة، أما الهجرة غير القانونية فهي تلك الهجرة التي تتم بشكل يخالف القوانين ويخرق قانون الهجرة، خاصة في شقه المتعلق بدخول وخروج وإقامة الأجانب في دولة معينة، ووفقاً لذلك فان المهاجر غير النظامي يكون علي دراية بخرقه لقانون الهجرة، وعلية فانه حينما يفد إلي دولة الاستقبال فانه يتخذ الإجراءات اللازمة لإضفاء الصبغة القانونية علي تواجده داخل هذه الدولة، وبخلاف المهاجر غير النظامي فان المهاجر غير القانوني يكون علي علم بعدم شرعية هجرته لكنة يرفض أن يسوي وضعيته عند

السلطات التي تهتم بشئون الهجرة داخل دولة الاستقبال، ويتجلي هذا النوع من المهاجرين غير القانونيين بشكل واضح في الدول التي يعبر منها هؤلاء في انتظار بلوغهم البلدان التي يقصدونها.(٥١)

وبصفة عامة فالهجرة غير الشرعية هي قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلي هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول إلي الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة ونادراً ما تكون الهجرة غير المشروعة فردية.(٥٢)

وتعرف الهجرة غير الشرعية للشباب إجرائياً في هذه الدراسة بأنها:

- انتقال الشباب من مصر إلي دولة أخري عن طريق البر أو البحر أو الجو بغرض العمل.
- يتم دخول هذه الدولة عبر منافذ غير شرعية.
- أو عبر منافذ شرعية ولكن باستخدام وثائق وتأشيرات مزورة.
- يخالف ذلك القواعد المنظمة للهجرة بين الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي أو الداخلي.
- يتم ذلك من خلال وسطاء وسماسرة ومهربين مقابل مبلغ مالي.
- يتعرض هؤلاء الشباب لمخاطر كثيرة منها الإصابة بالأمراض أو الترحيل أو التعرض للموت.

(٢) المعطيات النظرية للدراسة:

١- عناصر الحماية الاجتماعية:

يستخدم مصطلح الحماية الاجتماعية**(Social Protection)** من قبل خبراء منظمة العمل الدولية للدلالة علي أي نظام يهتم بحماية أفراد المجتمع، وعلي هذا النحو تتضمن نظم الحماية الاجتماعية العناصر الرئيسية التالية:

١-العنصر الأول: للحماية الاجتماعية يتمثل في توفير الأمن:

وتتسع مساحة الأمن الذي ينبغي أن يتوفر لأفراد المجتمع ابتداءً من الأمن الذي يعني حماية المجتمع من أي تهديد خارجي يضع المجتمع بكل مواطنيه في وضع أو دائرة الخطر، بالإضافة إلي ذلك يدخل في هذا الإطار الحفاظ علي أمن الإنسان داخل المجتمع، وحمايته من أي اعتداء يتصل بوجوده سواء ذاته أو ملكيته أو كحريته، بحيث ينبغي تقليص الخطر الداخلي من كل الساحات التي يتحرك فيها الإنسان.(٥٣)

ويتصل بذلك تحقيق الأمن الاقتصادي الذي يعني توفير ما يشبع الحاجات الأساسية للمواطنين في المجتمع، والأمن الاجتماعي الذي يسعي إلي الحفاظ علي التجمعات المحورية للمواطنين كالأسرة بما يجعلهم قادرين علي إنتاج رأس المال الاجتماعي، يضاف إلي ذلك الأمن الثقافي الذي يعني الحفاظ علي هوية البشر وثقافتهم وتراثهم بما يحقق انتماءهم لهذا المجتمع.(٥٤)

٢-العنصر الثاني: الرعاية الاجتماعية من خلال تقديم المساعدات للبشر الذين يحتاجونها في شبكات الحماية الاجتماعية:

ويقصد بالرعاية الاجتماعية تلك التدابير أو النظم الاجتماعية التي تستهدف حماية أفراد المجتمع من الآثار السلبية نتيجة لتعرضهم لأحداث اجتماعية عارضة ومؤقتة، ويعد تقديم الخدمات الاجتماعية في مثل هذه الحالات من أهم صور تحقيق الرعاية الاجتماعية التي تستهدف تحقيق الحماية الاجتماعية علي المدى القريب أو البعيد، وبذلك تتشكل نظم الحماية الاجتماعية من تلك التدابير أو النظم التي تستهدف توفير الرعاية الطبية والتربية والتعليم والإسكان ورعاية المسنين وذوي الحاجات الخاصة، وفي الغالب يتم تمويل هذه الخدمات إما من الخزينة العامة للدولة أو عن طريق المشاركة في التكلفة.(٥٥)

٣- العنصر الثالث: نظم الضمان الاجتماعي لشبكات الحماية الاجتماعية:

ويعرف الضمان الاجتماعي بأنه الحماية أو التحرر من الخوف، وبذلك يستهدف الضمان الاجتماعي مساعدة البشر المعرضين لأخطار عارضة أو دائمة، بتوفير احتياجاتهم الأساسية حتى يتمكنوا من التغلب علي هذه المخاطر، وتضمن نظم الضمان الاجتماعي تأمين البشر عند التقاعد وكبر السن، أو العجز عن السعي لإشباع الحاجات الأساسية أو التعرض لأحداث مفاجئة ذات آثار سلبية عليهم، كما يشمل الضمان الاجتماعي نظم المساعدات التي تمنح لبعض الشرائح الاجتماعية للحفاظ علي قدراتها.

ومن المسلم به أن شبكات الأمان تعتبر مجموعة فرعية من أنظمة الحماية الاجتماعية الواسعة وتتضمن شبكات الأمان مثل التحويلات النقدية المشروطة أو العينية أو التغذية المدرسية أو تتضمن أجور مرتبطة بالأشغال العامة والمجتمعية(الغذاء والمال مقابل العمل) ويمكن أن تشمل أيضاً تدخلات أخري لتحسين فرص الحصول علي الغذاء والضروريات الأساسية مثل دعم الأسعار.

أضف إلي ذلك أن شبكات الأمان تشمل الحماية الاجتماعية والتدخلات المرتبطة بالتأمين وسوق العمل(كاشتراكات المعاشات) والخدمات الاجتماعية المقدمة كجزء من السياسات القطاعية للتعليم والصحة والتغذية بشكل واضح.

وبصفة عامة تتمثل العناصر الثلاثة الواسعة للحماية الاجتماعية(التحويلات النقدية، والتأمين والخدمات الاجتماعية) غالباً ما يدعمها ركيزة رابعة هي الحقوق والتشريعات التي تهدف إلي تمكين وتعزيز مكانة أعضاء الفئات المحرومة والمهشمة أو الضعيفة في المجتمعات مثل الحد الأدنى للأجور المنصوص عليه في القانون.(٥٦)

٢- مبررات صنع سياسات الحماية الاجتماعية الفاعلة:

ظهرت برامج الحماية الاجتماعية في المراحل المتتابعة للتاريخ الإنساني، فكانت هذه البرامج تواجه المشكلات التي تؤثر علي قطاع من السكان الذين يعيشون في ظروف خطرة، أو حرموا من

حقوقهم الأساسية في الحصول علي بعض فرص الحياة ومن أهم مبررات صنع سياسات فاعلة للحماية الاجتماعية مايلي:(٥٧)

١- **الآثار السلبية للتحولات الهيكلية:** وذلك بانتصار الايدولوجيا الليبرالية علي الصعيد الدولي، اتجهت غالبية دول العالم الثالث التي كانت تتبني نموذج التنمية وفق الإيديولوجيات الاشتراكية إلي إعادة توجيه حيادها إلي طريق الليبرالية، وقد كان عليها أن تجري تغييرات هيكلية ذات طبيعة جذرية أشرفت عليها المؤسسات الدولية وأبرزها صندوق النقد الدولي الذي تمت هذه التحولات حسب توصياته، غير أن هذه التحولات الهيكلية كانت لها بعض الآثار السلبية التي سعت سياسات الحماية الاجتماعية إلي مواجهة بعضها علي سبيل المثال فقد أضعفت هذه التحويلات قدرة الدولة علي الإنفاق لضعف قدراتها المالية.

٢- **غياب العدالة الاجتماعية:** يعد ذلك من المبررات الأساسية لاستدعاء تنظير وإجراءات الحماية الاجتماعية، وذلك لأن غياب العدالة الاجتماعية عن توزيع الفرص وإن نتج عن التغيرات الهيكلية غير المتوازنة، إلا أنة يشكل اختلالاً محورياً يؤدي إلي إنتاج ظواهر سلبية عديدة قد تطيح بالتماسك الاجتماعي والاستقرار.

٣- **تساعد الحماية الاجتماعية في دفع عجلة التنمية:** بما يؤدي إلي بناء مجتمعات أكثر إنتاجية لكون الحماية الاجتماعية تساعد علي بناء مجتمعات تسودها العدالة الاجتماعية والاستقرار وتتوفر لها مقومات الاستدامة وذلك يرجع إلي أن سياسات الحماية الاجتماعية تعمل باتجاه تأسيس الأطر المؤسسية اللازمة لدمج مبادئ المساواة الاجتماعية وحقوق الإنسان في السياسات العامة للدولة وتأسيس البرامج التي تعمل باتجاه التخفيف من حدة الفقر والإقصاء الاجتماعي وإخماد بؤر التوتر الاجتماعي وتحسين الرفاه العام لجميع المواطنين، بالإضافة إلي ذلك تلعب برامج الحماية الاجتماعية دورها في إعادة تأهيل العنصر البشري بما يحقق التنمية البشرية المستدامة.

٤- **قطع الطريق علي الإرهاب ومظاهر الاحتجاج الاجتماعي:** من الواضح أن ظواهر التطرف والعنف علي الصعيد العالمي والإقليمي وظواهر الاحتجاج الاجتماعي علي الصعيد القومي من الظواهر والسلوكيات التي بدأت تقلق النظام العالمي والمعاصر، فالنظام العالمي لم يعد يتحمل فاعلية أي جماعات تسعي إلي هز استقراره.

٥- **لبرامج الحماية الاجتماعية دوراً أساسياً في توفير الحدود الدنيا لإشباع الحاجات الأساسية:** وبذلك تقطع الطريق علي تراكم التوتر الاجتماعي أو علي الأقل التخفيف منة، بالإضافة إلي ذلك تعمل برامج الحماية الاجتماعية علي تحقيق إشباع الحاجات الأساسية والعمل باتجاه بناء قدرات المهمشين علي ضفاف المجتمع.

٣- آليات الحماية الاجتماعية:

إن منظومة الحماية الاجتماعية ذات تأثير عميق علي البنية المجتمعية ودرجة تماسكها وفاعليتها في حفظ واتساق حركة المجتمع في كل زمان ومكان، ولقد واجهت تلك المنظومة زخماً من التحديات والتغييرات التي تجري بسرعة تسبب الدوران في كافة المجتمعات دفعت بالكثيرين من الباحثين في العلوم الاجتماعية إلي محاولات بحثية لرصد وتقييم دور تلك المنظومة في تقوية ودعم التنمية ومن ثم التأثير في حركة تقدم المجتمع في حالة ما إذا كانت فاعلة وقادرة علي تلبية حاجة المجتمع في الحماية في مجالات الرعاية الاجتماعية الرئيسية والتعليم والعمل والتربية والثقافة والصحة والإسكان والتي تسمح بتدفق عناصر القوة في شرايين المجتمع تجعله يأمن الحاضر ويتطلع للمستقبل.

وتتمثل أهم آليات الحماية الاجتماعية فيمايلي:

١- **إجراء المسوح والدراسات:** تعتبر المسوح والدراسات سواء للفئات الاجتماعية المستبعدة أو المهشمة وأوضاعها الاجتماعية، من الآليات الأساسية لنجاح برامج الحماية الاجتماعية، وفي هذا الإطار تحاول الدراسات والمسوح الاجتماعية رصد الظواهر الاجتماعية السلبية التي تعاني منها بعض الفئات الاجتماعية، وذلك للتعرف علي حجم هذه الظاهرة أو المشكلات وما هي الحلول الأكثر ملائمة لها بهدف تطوير البرامج التي تساعد علي تقليص مساحتها.(٥٨)

وبذلك تصبح هذه المسوح من نمط الدراسات التتبعية، التي تجري علي ثلاثة مراحل، في **المرحلة الأولي** يتم التعرف علي مساحة الظاهرة التي تعاني منها فئة اجتماعية معينة وما هي الحاجات الأكثر الحاحاً لوضع أولويات المواجهة، وفي **المرحلة الثانية** تقدم برامج المواجهة ويتم دراسة أسلوب تفاعل الناس معها، وهل كان التفاعل ايجابياً أو سلبياً، ومدي قدرة هذه البرامج علي استنفار قدراتهم، وفي **المرحلة الثالثة** بعد أن تقدم برامج المواجهة تتم دراسة مساحة الظاهرة وليكن الفقر مثلاً لنتعرف علي مابقي منها، حتى يمكن تطوير الآليات التي تحافظ علي المستوي المحدود الذي وصلت إلية الظاهرة.

٢- **الدفع من أسفل إلي أعلي:** تصبح برامج الحماية الاجتماعية ضرورية في المجتمعات التي تعاني نسبة عالية من سكانها من التهميش الاقتصادي، الذي يشير إلي أن عدد السكان تحت خط الفقر يزيد عن(٥٠%) كما هو الحال في مصر أو(٤٢%) من السكان كما في مجتمع شيلي، إلي جانب التهميش التعليمي والصحي، والذي يشير إلي عدم حصول فئة من السكان علي الفرص في هذه المجالات، لذلك فإنه لما كانت أوضاع الطبقة الوسطي تشكل المعايير الموضوعية التي ينبغي أن تقترب منها أوضاع الطبقات الأخرى بخاصة الطبقة الدنيا، وأنة إذا كانت التعديلات الهيكلية تعمل في نطاق بعض المجتمعات في اتجاه الدفع من أعلي إلي أسفل، بحيث يؤدي ذلك إلي تقليص الطبقة الوسطي، نتيجة لذلك فإن إجراءات الحماية الاجتماعية تعمل في الاتجاه المضاد.(٥٩)

٣- **التمكين الاقتصادي لتحقيق التمكين الاجتماعي:** وتشكل صيغة القروض الصغيرة لتحقيق التمكين الاقتصادي إحدي الآليات البارزة لتمكين الفقراء، ففي المملكة المغربية تعمل العديد من الأجهزة تحت وصاية وزارة التشغيل والتكوين المهني علي توسيع فرص التشغيل بالنسبة للشباب، ودعمهم في تأسيس مشروعات صغيرة من خلال تدخلات الوكالة الوطنية للتشغيل وبرنامج مقاولتي لتشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة للشباب حرفية كانت أم زراعية.(٦٠)

٤- **تأسيس المشروعات الإستراتيجية لتحقيق الحماية الاجتماعية:** بديلاً لانتهاء عصر المشروع الاجتماعي الذي كان يستهدف النهوض بالمجتمع ككل من خلال تنميته وتحديثه وفق خطط متفاوتة الزمن، ويعد برنامج(Policia Familia) تعبير عن السياسات الاجتماعية التي اتبعتها البرازيل لإدماج الفقراء والمهمشين ودفعهم علي ضفاف المجتمع، وقد حظي هذا البرنامج بمساندة فنية ومالية كبيرة من قبل البنك الدولي، ويقوم هذا البرنامج بخدمة(١١) مليون أسرة برازيلية يزيد عدد أفرادها عن(٤٦) مليون نسمة، وهو ما يشكل نسبة كبيرة من السكان محدودي الدخل في البلاد، وقد بدأ تنفيذ البرنامج في البرازيل منذ أكثر من عشر سنوات ويجري تطويره بصورة منتظمة.(٦١)

٥- **الحماية الصحية:** تمثل احدي آليات الدمج الاجتماعي، حيث لا تنفصل صحة الفرد عن صحة الجماعة، ومن ثم فإن الحالة الصحية للجماعة ترتبط عادة بطبيعة المستوي الاجتماعي الاقتصادي الذي تعيشه الجماعة، وهو المستوي الذي يتصل مباشرة بعدة أبعاد أساسية أولها حالة التغذية التي تحصل عليها الأسرة، ومن ثم النمو الصحي للأفراد، كما يتحدد البعد الثاني في امتلاك العائلة أو الفرد لإمكانية العلاج في حالة الإصابة، ومن الضروري أن تتميز هذه الشبكة بمراعاة مبدأ العدالة الصحية.(٦٢)

وتتمثل أهم آليات الحماية الاجتماعية الحديثة في التأمين الاجتماعي، وتعتبر التأمينات الاجتماعية أحد وسائل الضمان الاجتماعي في مجال تحقيق الحماية والأمن الاجتماعيين وهي تقتصر علي تلك النظم التي تستهدف تغطية خطر اجتماعي معين في مقابل تجميع اشتراكات يؤديها المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال ثم إعادة توزيع هذه الاشتراكات علي من يتحقق بالنسبة لهم وقوع الخطر المؤمن منة، ومن ثم فإذا ما تحملت الدولة في نظام معين عبء المزايا دون مقابل من الاشتراكات انتفي عن النظام صفة التامين وأصبح نظاماً للضمان الاجتماعي.(٦٣)

٤- أهداف سياسات الحماية الاجتماعية:

يتمثل الهدف الأساسي من سياسات الحماية الاجتماعية في تعزيز الوصول إلي الخدمات والموارد لدعم الأسر والفئات الفقيرة في التخفيف من المخاطر والحد من الضعف، وتتحدد أهداف سياسات الحماية الاجتماعية في:(٦٤)

١- **الحماية:** توفير الإغاثة والحماية من الحرمان(دعم الدخل والاستهلاك).

٢- **الوقاية:** تجنب الحرمان(تعزيز الادخار، توفير التأمين).

٣- **التعزيز:** تحسين الدخل والقدرات الحقيقية من خلال(زيادة الدخل، الموارد الإنتاجية الحقيقية، إتاحة فرص العمل).

٤- **التحول أو التغيير:** معالجة قضايا العدالة الاجتماعية والاستبعاد الاجتماعي مثل(قوانين مكافحة التمييز وحملات التوعية).

وبصفة عامة تشمل الحماية الاجتماعية مجموعة فرعية من التدخلات التي تسعي إلي معالجة المخاطر والضعف والفقر المزمن، ويمكن القيام بها رسمياً من قبل الدولة أو القطاع الخاص أو بشكل غير رسمي من خلال الشبكات المجتمعية أو شبكات دعم الأسرة، وتتنوع أهداف سياسات الحماية الاجتماعية **ومن بين هذه الأهداف مايلي:**(٦٥)

١- ضمان الحصول علي الحد الأدنى للرفاهية من خلال ضمان توفير السلع الضرورية والأساسية والخدمات التي توفر حماية علي الحالات المعيشية الطارئة لجميع الناس.

٢- الحماية الاجتماعية تقوم علي اعتماد استراتيجيات وسياسات استباقية لمنع وقوع أي مخاطر ولضمان توفير الحماية للمجتمعات.

٣- دعم الإمكانات والفرص الفردية والاجتماعية وتحقيق الأمن الاجتماعي.

٤- تحقيق التنمية المستدامة وكذلك التقليل من الفقر بين أفراد المجتمع من خلال تعزيز الفرص يعد هدف أساسي للحماية الاجتماعية.

٥- الحماية الاجتماعية من منظور السياسة الاجتماعية:

يصعب تصور نظم الحماية الاجتماعية بعيداً عن السياسة الاجتماعية لأي بلد، فقد تتبني البلدان نموذج الصفوة في صياغة السياسة وتنفيذها، حيث تتجه السياسات من أعلي إلي أسفل، ويكون للبيروقراطية دور واضح، وتكون المسألة في يد الصفوة فقط، وبالتالي تكون أقل تجاوباً مع قطاعات السكان الأكثر تضرراً، وقد تأخذ البلد بنموذج توازن المصالح الذي يبني علي مجتمع مدني قوي، ومجموعات مصالح جيدة التنظيم تكون هي الجسر بين الفرد والحكومة، وهو نموذج يسمح بالتوصل إلي حلول وسط، والتنازلات اللازمة للنجاح في تنفيذ السياسات والالتزام بالبرامج، والملاحظ أن الفقراء والمحرومون هم أقل القطاعات قدرة علي تنظيم الموارد وتعقبها للتأثير في السياسات، ويتركون لغيرهم التعبير عن مصالحهم ووضعها أمام متخذ القرار، وقد تؤسس بلدان أخري سياساتها طبقاً لنموذج العقلانية والعلمية الذي يفترض توافر معرفة تامة بقيم المجتمع وبدائل السياسات ونتائجها، لضمان تحقيق توازن مقبول بين مكاسب السياسات وبين التضحيات المطلوبة أثناء تنفيذها، ويندر أن تتوافر مثل هذه المعرفة وينتهي الأمر إلي تعبير المخططين الاجتماعيين عن مصالح الصفوة، وإحلال قيم المخططين محل قيم الصفوة.(٦٦)

وتتمثل سياسات الحماية الاجتماعية في:[٦٧]

١- **المساعدات الاجتماعية:** مثل الدعم النقدي المباشر للأسر والأفراد، والتحويلات النقدية الاجتماعية، التحويلات النقدية المشروطة، المعاشات الاجتماعية ومنح الأطفال.

٢- **التأمينات الاجتماعية:** مثل المعاشات التقاعدية، التأمين الصحي، مخصصات البطالة.

٣- **سياسات سوق العمل:** مثل برامج العمل العام ودعم الأجور.

٤- **الدعم في حالات الطوارئ:** مثل برامج المعونات الغذائية والتحويلات النقدية في حالات الطوارئ.

ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين سياسات الحماية الاجتماعية والمخاطر التي يتعرض لها الشباب المهاجرين هجرة غير شرعية أو المقبلين علي التفكير فيها، مما يتطلب ضرورة دعم تلك السياسات وصياغتها بصورة فاعلة تسهم في توفر فرص العمل ودعم الأجور وتحسين بيئة العمل للشباب.

وقد شهدت الفترة التي تلت الألفية الجديدة إعادة صياغة أهداف السياسات الاجتماعية وتنفيذها، والتي صدرت من أعلي إلي أسفل، حيث كان بيان الحكومة في عام ٢٠٠٣ حول مبادلة ديون الحكومة لهيئة التأمينات الاجتماعية إلي أصول مملوكة للدولة، وتم تنفيذ فكرة استثمار أموال التأمينات في البورصة وفقدت ما يقرب من(٥٠٠) مليون جنية، وصدر قرار ضم وزارة التأمينات إلي وزارة المالية وإنشاء حساب موحد، وتجميع كل مدخرات العاملين الذين يشتركون في صناديق التأمينات الاجتماعية، بهدف إحكام السيطرة علي هذه الأموال، وكانت النتيجة عدم القدرة علي تحقيق أهداف نظام التامين الاجتماعي، وبرزت أزمة التأمينات الاجتماعية في المجتمع المصري خلال الألفية الجديدة.[٦٨]

ومن هنا كان لتبني مصر لنموذج في صياغة السياسة الاجتماعية وتنفيذها الذي يتجه من أعلي إلي أسفل وقيام الصفوة البيروقراطية بدور واضح في صياغة أهدافه ومراقبة تنفيذها وهيمنتها علي آلية المساءلة، أثره السلبي علي تجاوب قطاعات السكان معه وتضررها من عيوب تنفيذه.

٦- دوافع الهجرة غير الشرعية عند الشباب:

تنظر الأدبيات التي عالجت ظاهرة الهجرة بصفة عامة إلي عوامل الطرد في دول المنشأ أو الدول المصدرة للمهاجرين، وعوامل الجذب في دول المهجر أو الدول المستقبلة للمهاجرين والتي تجعلها في حاجة مستمرة إلي المهاجرين من دول أخري مستقبلة، مع مراعاة أنة لا يكفي توفر الأسباب الدافعة نحو الهجرة لدفع الفرد إلي الهجرة، فهناك عوامل قد تعزز أو تحد من حرية الفرد في الانتقال من دولة إلي أخري، فهذا الانتقال يأتي في إطار بيئة دولية تحدد قواعد انتقال المهاجرين وتشمل مؤثرات قد تدفع الدول المستقبلة إلي فرض سياسات تقييدية تحد من

استقبال المهاجرين، كما أنة يأتي في إطار سياسة معينة تتبعها الدولة المستقبلة تختلف من دولة لآخري ومن فترة زمنية لآخري داخل نفس الدولة، وهو كذلك يتأثر بالعلاقات السياسية بين الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين، كما أن الروابط التاريخية والجغرافية تؤثر علي اختيار المهاجر للدول التي يتوجه إليها.(٦٩)

ومن الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية تزايد حدة الفقر في بعض الدول، وضعف الاستثمار المنتج فيها، وتراجع إمكانياتها في شأن توفير فرص عمل، لا سيما لشرائح الشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا، مما يدفع بهؤلاء الشباب إلي الشعور بالتهميش والإقصاء واليأس في بلدانهم، الأمر الذي يضطرهم للبحث عمل في البلدان الأوربية ولو كلفهم ذلك حياتهم، خاصة في ظل ما قد توفره بعض الدول المستقبلة إلي المهاجرين من مناخ يعترف بهم ويقدرهم مادياً ومعنوياً ويساعدهم علي تأكيد ذاتهم وتحقيق طموحاتهم.(٧٠)

كما أن الهجرة غير الشرعية قد تكون لأسباب أخري غير اقتصادية بالدرجة الأولي ومن تلك الأسباب السياسية، وتتراوح ما بين الاضطرابات السياسية والتعسف والاضطهاد السياسي ومصادرة الحريات، وقد تنتج الهجرة غير الشرعية لأسباب أمنية تتمثل في عدم استقرار الأمن بالدولة المتسلل منها، والخوف من التعرض للاعتداءات نتيجة عدم الاستقرار الأمني وكذلك فقد تكون الهجرة غير الشرعية نتيجة لأسباب اجتماعية تتعلق بضعف الولاء والانتماء للدولة المتسلل منها، أو وجود أقارب في الدول المتسلل إليها، أو التفكك الأسري للعلاقات الاجتماعية أو عدم التوافق مع عادات وتقاليد البلد المتسلل منها المهاجر، ولا يمكن إغفال بعض الأسباب العقائدية التي قد تدفع للهجرة غير الشرعية وتشمل الاضطهاد الديني في الدول المتسلل منه، أو السعي لفرض الفكر المذهبي للدولة المتسلل منها أو البحث عن بيئة أكثر أمناً لنشر المذهب الديني للمتسللين.(٧١)

<u>وهناك مجموعة من الأسباب الأخرى المؤدية للهجرة غير الشرعية منها:</u>(٧٢)

١- الرغبة في الزواج وعمل مسكن مستقل من وجهة نظر المهاجرين من أهم الأسباب التي تدعو للهجرة ورغبة الشباب في بناء المستقبل وإعداد مسكن مستقل عن الأسرة.

٢- وجود أقارب وأصدقاء مهاجرين يدفع الشباب للهجرة، حيث أن من أهم دوافع الهجرة وجود أقارب مهاجرين ببلاد المهجر يشجعهم علي تجربة الهجرة واتخاذ قرار الهجرة.

٣- مشاهدة نماذج من شباب القرية عادوا من الهجرة أغنياء وحققوا مكاسب كبيرة مما يجعل الشباب يقوموا بالتفكير في الهجرة.

٤- الرغبة في الحصول علي راتب أعلي من وجهة نظر الشباب هو الهدف الأساسي للهجرة غير الشرعية، كما أن الغالبية العظمي من المهاجرين يهاجرون بسبب قلة الدخل وكثرة المصاريف.

٥- عدم رضا الشباب عن عملهم في موطنهم الأصلي، وكذلك عدم عملهم في تخصصاتهم.
٦- أيضاً يلعب الإعلام دوراً مهماً في الهجرة غير الشرعية من خلال ما يصوره للشباب من نماذج هاجرت وعادت وأصبحت لديهم ممتلكات.
٧- وجود سماسرة ومهربين يشجعون علي الهجرة غير الشرعية.
٨- كما أن البطالة سبب رئيسي في الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر المهاجرين.
٩- ضعف عقوبة مغادرة الأراضي المصرية من غير المنافذ الشرعية أدت إلي زيادة الهجرة غير الشرعية، وهناك دراسة أوصت بضرورة إعادة النظر في القانون الخاص بمغادرة الأراضي المصرية من غير المنافذ الشرعية، حيث أن القانون ينص علي عقاب من قام بذلك بغرامة(٢٠٠) جنية مصري والسجن شهرين.
١٠- الموروث الثقافي والديني يدفع الشباب إلي الهجرة فيما يحيط بهم من ضعف اقتصادي وتدهور اجتماعي، بالإضافة إلي الزواج من أجنبية والحصول علي الجنسية من أهم دوافع الهجرة الغير شرعية.(٧٣)

وهناك نوعان من العوامل المؤثرة في الهجرة بصفة عامة وهي:(٧٤)

الأولي: عوامل دفعت المواطنين إلي الهجرة والاستيطان في الخارج.
الثانية: عوامل جذب كانت بمثابة المغناطيس الذي يجذب المهاجرين ويشدهم شداً إلي مناطق معينة.

وعوامل الدفع هي:

- الثروة الصناعية.
- انخفاض معدل الوفيات.
- الثورات السياسية والحروب.
- الحق في التنقل والبحث عن أفضل حياة.

وعوامل الجذب هي:

- الأرض الجديدة الخصبة ذات المساحات الشاسعة.
- وجود صناعات نامية جديدة.
- الظروف السياسية والاقتصادية الملائمة.

ورغم تعدد الأسباب التي تؤدى إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتى في مقدمة هذه الأسباب، فالتباين في المستوى الاقتصادي بين الدول المصدرة للمهاجرين، والتي غالباً ما تشهد افتقاراً إلى عمليات التنمية وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة والحاجة للأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين ،بجانب عوامل

اجتماعية وثقافية ونفسية وتاريخية وقفت وراء هجرة العديد من الشباب المصري لدول أوربا وبخاصة إلى إيطاليا، أملاً في وضع اجتماعي أفضل.

٧- مخاطر الهجرة غير الشرعية:

للهجرة بصفة عامة تداعيات وتفاعلات اجتماعية وثقافية ونفسية بالنسبة للمهاجر، تختلف درجاتها ومستوياتها من حيث أثارها السلبية أو الايجابية، تبعاً لظروف وأوضاع كل مجتمع وظروف كل مهاجر، بل والفترة الزمنية ذاتها التي تحدث فيها الهجرة، وتتوقف محصلة هذا التفاعل في النهاية علي مدي ما يتخلي عنة المهاجر من موروثات ثقافية واجتماعية ومعايير أخلاقية سبق وأن اكتسبها من بيئته الأصلية، ومدي قابليته للتزود بعناصر ثقافية واجتماعية ومعايير أخلاقية يكتسبها المهاجر لاحقاً من المجتمع المستقبل له.(٧٥)

وهناك مجموعة من المشكلات والمخاطر التي يتعرض لها الشباب أثناء الهجرة غير الشرعية منها:(٧٦)

١- التعرض للموت، والتعرض للجوع ، والتعرض للإصابة بمرض.
٢- خسائر مالية نتيجة تعرضهم للنصب والاحتيال من السماسرة.
٣- قبول أعمال غير أدمية بدول المهجر.
٤- عدم وجود عمل وتفضيل المهاجرين الشرعيين.
٥- سوء المعاملة من أصحاب العمل.
٦- انحراف بعض المهاجرين وانضمامهم لعصابات التجسس أو السرقة أو تجارة المخدرات.
٧- فشل عملية الهجرة والقبض عليهم وترحيلهم أو سجنهم.
٨- إصابتهم بالعديد من المشكلات النفسية مثل الخوف من المجهول والاحباطات.
٩- مشكلات اقتصادية مثل بيع الممتلكات والاستدانة بسبب الهجرة.
١٠- فقدان الأهل والأصدقاء والأبناء من جراء الهجرة غير الشرعية.

يضاف إلي ذلك الانعكاسات والتداعيات والمخاطر الاجتماعية والثقافية السلبية، حيث أن الهجرة غير الشرعية تتضمن نقل عادات وتقاليد وثقافة المتسللين إلي المجتمع المهاجر إليه، فضلاً عن الآثار بعيدة المدى والناتجة عن تشكيل المهاجرين غير الشرعيين لأقليات ذات خصائص اجتماعية معينة ترتبط إلي حد كبير بالوطن الأم، فضلاً عن أن الحالة المادية المتردية تجعلهم يعيشون في أماكن غير ملائمة للسكن، مما يترتب علية أحياناً ممارسات غير أخلاقية، ونتيجة عدم التوافق في القيم والمعايير بين البيئة الأصلية والبيئة الجديدة، فان الأقليات غير الشرعية تعاني من ظاهرة الاغتراب والشعور بعدم التوافق مع عادات وتقاليد البلد المتسلل إلية، وإن تظاهرت بعكس ذلك.(٧٧)وإذا كانت الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة غير الشرعية تظهر سريعاً، فان الآثار الأخرى خاصة الاجتماعية والثقافية عادة ما تتأخر في الظهور.

ولا شك أن الهجرة لها أبلغ الأثر في دفع عملية التنمية والتطوير في الدول المختلفة مقدماً إلي الأمام أو إعاقتها تبعاً للعوامل التي تؤثر وتتأثر بظاهرة الهجرة، لذا فان التنمية سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية تعتمد في تطبيق برامجها أساساً علي إعداد القوي البشرية، لذا فان المجتمع المصري يحارب الهجرة غير الشرعية ويعمل علي الحد منها لأن **لها تداعيات عديدة علي البلاد مثل:**(٧٨)

- عرقلة توقيع اتفاقيات دولية مع مصر.
- تشديد قواعد منح التأشيرات للمصريين.
- تعطي شعور سلبي لدي الأجانب حول المهاجرين المصريين، وتأثير ذلك علي السياحة وما يتبع ذلك من أثار سلبية.
- الإساءة لسمعة مصر دولياً.
- ارتفاع معدل الجريمة نتيجة تورط هؤلاء المهاجرين في نشاطات غير قانونية داخل وخارج مصر.

٨- أليات مواجهة الهجرة غير الشرعية:

تتحدد أهم الآليات التي تستخدم في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في:(٧٩)

١- تحصين المجتمع المصري ضد الجريمة بالقيم الأخلاقية والتربوية بما يعصم المجتمع من الزلل والانحراف.

٢- إنشاء مراكز البحوث والدراسات الأمنية وتعميق دورها العلمي في دراسة وتحليل الظواهر الإجرامية وخاصة الهجرة غير الشرعية للتعرف علي أساليبها ووسائلها والتوصل إلي تحديد الطرق الكفيلة بمواجهتها ومعالجتها.

٣- أن تعمل الدول الأوربية علي تشجيع ودعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول وجنوب المتوسط بما يخلق المزيد من فرص العمل والتشغيل ومكافحة البطالة ورفع مستويات المعيشة بها وبما يجعل الهجرة إلي أوربا خياراً غير ضروري وغير حتمي.

٤- تسوية المشكلات السياسية القائمة في منطقة الشرق الأوسط والتوصل إلي سلام حقيقي وشامل ودائم بين دول المنطقة من شأنهما أن يخففا الضغوط الاقتصادية والسياسية والأمنية الدافعة إلي هجرة المواطنين إلي الخارج.

٥- الرقابة علي مكاتب تسفير العمالة إلي الخارج خاصة التي تتبع طرقاً غير شرعية في تسفير الراغبين للعمل بالخارج.

٦- قيام الإعلام بدور مهم في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع وأن يعمل علي تعزيز روح التضحية والانتماء لدي الشباب.

٧- تشريع عقوبات رادعة للعناصر المشبوهة العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية والمهاجرين غير الشرعيين.

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(١) **نوع الدراسة والمدخل المنهجي**: تعد هذه الدراسة من الدراسات **الوصفية التحليلية**، التي تستهدف وصف وتحديد واقع سياسات الحماية الاجتماعية ودورها في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب، وقد اعتمدت الدراسة علي **منهج المسح الاجتماعي الشامل**، حيث أن هذا المنهج من أنسب المناهج للدراسة الوصفية ولموضوع الدراسة.

(٢) **مجالات الدراسة**:

١- **المجال المكاني**: مديرية القوي العاملة والهجرة بمحافظة البحيرة.

٢- **المجال البشري**: الخبراء والمسئولين عن القوي العاملة والهجرة بمديرية القوي العاملة والهجرة بمحافظة البحيرة وقد بلغ عددهم(٤٨) مسئول.

٣- **المجال الزمني**: ويتمثل في الفترة من شهر فبراير٢٠١٤م وحتى شهر يوليو٢٠١٤م.

(٣) **أدوات جمع البيانات**:

اعتمدت الدراسة علي **استمارة استبيان** للخبراء والمسئولين عن القوي العاملة والهجرة بمحافظة البحيرة، وقد اتبع الباحث الخطوات المنهجية في تصميمه للاستمارة من حيث الإطلاع علي الكتابات والأدبيات النظرية والبحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة **وقد تم تحديد أبعاد الاستمارة كمايلي:**

- البيانات الأولية، **بالإضافة إلي مؤشرات الاستبيان والتي تتضمن:**
- أسباب انتشار مشكلة الهجرة غير الشرعية بين الشباب.
- دور البرامج الخاصة بتشغيل الشباب في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية.
- دور تمكين وتعزيز قدرات الشباب في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية.
- دور الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب.
- **الصعوبات التي تحول دون تحقيق سياسات الحماية الاجتماعية لدورها في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية.**
- **المقترحات التي تسهم في تحقيق سياسات الحماية الاجتماعية لدورها في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية.**

– تم صياغة مجموعة من العبارات تنتمي كل منها إلي البعد الذي تقيسه، ووضعت العبارات علي تدرج ثلاثي(نعم– إلي حد ما– لا) ، حيث تعطي الاستجابة بنعم(٣) درجات، إلي حد ما(٢) درجة، لا(١) درجة واحدة وذلك بالنسبة للعبارات الموجبة، والعكس بالنسبة للعبارات السالبة.

– **صدق الاستمارة:** بالنسبة للصدق الظاهري تم عرض الاستمارة علي عدد(١٠) من أساتذة الخدمة الاجتماعية(بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمنهور) وذلك للحكم علي الاستمارة وعباراتها من حيث مدي ارتباطها بالبعد الذي تقيسه

وسلامة الصياغة اللغوية، وقد تم إضافة وإلغاء وتعديل صياغة بعض العبارات، كما تم الاعتماد علي نسبة اتفاق لا تقل عن(٨٥%) وأصبحت استمارة الاستبيان في صورتها النهائية(٦٠) عبارة، بالإضافة للبيانات الأولية.

– **ثبات الاستمارة:** تم حساب الثبات بطريقة إعادة الاختبار باستخدام **معامل ارتباط بيرسون،** حيث قام الباحث بتطبيق الاستمارة علي عينة(١٠) من الخبراء والمسئولين عن القوي العاملة والهجرة بمحافظة الإسكندرية، ثم أعيد تطبيق الاستمارة علي نفس العينة بعد فاصل زمني(١٥) يوماً وتم حساب معامل الثبات بالنسبة لكل بعد من أبعاد الاستمارة علي حدة وكذلك للاستمارة ككل، **وكانت النتائج علي النحو التالي:**

جدول رقم(١) يوضح معاملات الثبات والصدق الإحصائي لمؤشرات استمارة الاستبيان ن = ١٠

م	المتغير	معامل الثبات	الصدق الإحصائي	معنوية الارتباط	مستوي الدلالة
١	أسباب انتشار مشكلة الهجرة غير الشرعية بين الشباب.	٠,٧٥	٠,٨٧	٤,٢٤	٠,٠١
٢	دور البرامج الخاصة بتشغيل الشباب في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية.	٠,٨٩	٠,٩٤	٥,٦٠	٠,٠١
٣	دور تمكين وتعزيز قدرات الشباب في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية.	٠,٧٩	٠,٨٩	٥,٤٧	٠,٠١
٤	دور الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب.	٠,٨٥	٠,٩٢	٦,٨٢	٠,٠١
٥	الصعوبات.	٠,٨٣	٠,٩١	٦,٣١	٠,٠١
٦	المقترحات.	٠,٩٦	٠,٩٨	٩,٧١	٠,٠١
	المجموع	٠,٨٥	٠,٩٢	٦,٨٢	٠,٠١

ت الجدولية=(٩، ٠,٠١=٣,٧١) **ت الجدولية=(٩، ٠,٠٥=٢,٤٥)**

<u>ويتضح من نتائج الجدول السابق:</u> أن معامل ثبات الاستمارة مرتفع سواء بالنسبة لكل بعد علي حدة وبالنسبة لاستمارة الاستبيان ككل، مما يؤكد تمتع الاستمارة بدرجة عالية من الثبات والصدق الإحصائي، وبذلك يمكن الاعتماد علي نتائجها في الدراسة الحالية.

(٤) **المعاملات الإحصائية المستخدمة**: اعتمد الباحث علي التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والأوزان المرجحة ومعامل ارتباط سبيرمان، **وتم حساب مستوي سياسات الحماية الاجتماعية كمايلي:**

– قيمة المتوسط الحسابي للعبارة أو البعد ١:١,٦٧	منخفض
– قيمة المتوسط الحسابي للعبارة أو البعد أكثر من ١,٦٧:٢,٣٤	متوسط
– قيمة المتوسط الحسابي للعبارة أو البعد أكثر من ٢,٣٤:٣	مرتفع

سابعاً: النتائج العامة للدراسة:

(١) الخصائص الديموجرافية لمفردات مجتمع الدراسة:

جدول رقم(٢) يوضح الخصائص الديموجرافية لمفردات مجتمع الدراسة ن=٤٨

المتغير		ك	%	المتغير		ك	%
النوع	ذكر	٣٢	٦٦,٦	الحالة الاجتماعية	أعزب	١٢	٢٥,٠
	أنثي	١٦	٣٣,٤		متزوج	٣٢	٦٦,٦
المجموع		٤٨	١٠٠%		مطلق	١	٢,١
سنوات الخبرة	أقل من١٠سنوات	٦	١٢,٥		أرمل	٣	٦,٣
	١٠ سنوات –	١٢	٢٥,٠	المجموع		٤٨	١٠٠%
	١٥ سنة –	١٨	٣٧,٥	المؤهل الدراسي	مؤهل فوق متوسط	٧	١٤,٦
	٢٠ سنة فأكثر	١٢	٢٥,٠		مؤهل عالي	٣٦	٧٥,٠
المجموع		٤٨	١٠٠%		ماجستير	٣	٦,٣
الوظيفة	وكيل المديرية	١	٢,١		دكتوراه	٢	٤,١
	مدير إدارة	٦	١٢,٥	المجموع		٤٨	١٠٠%
	رئيس قسم	١٠	٢٠,٨	الدخل الشهري	أقل من ١٤٠٠جنية	٧	١٤,٦
	مسئول بإدارة الهجرة	١٦	٣٣,٣		١٤٠٠ جنية –	٩	١٨,٨
	مسئول بإدارة التوجيه المهني	١٥	٣١,٣		١٨٠٠ جنية فأكثر	٣٢	٦٦,٦
المجموع		٤٨	١٠٠%	المجموع		٤٨	١٠٠%

يتضح من نتائج الجدول السابق:

– أن غالبية المسئولين والخبراء مفردات عينة الدراسة من الذكور بنسبة(٦٦,٦%) ويليها من الإناث بنسبة(٣٣,٤%)، وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية جاء في الترتيب الأول المتزوجين بنسبة(٦٦,٦%) ويليها غير المتزوجين بنسبة(٢٥,٠%) ثم الأرامل بنسبة(٦,٣%)، وفي المرتبة الأخيرة فئة المطلقين بنسبة(٢,١%)، **وقد جاء المتوسط الحسابي لأعمارهم(٤٣,٢)سنة بانحراف معياري(٨,٥٦).**

– وبالنسبة لسنوات الخبرة جاء في الترتيب الأول ذوي الخبرة من(١٥–٢٠) سنة بنسبة(٣٧,٥%) وفي المرتبة الأخيرة الأقل من(١٠) سنوات خبرة، مما يؤكد خبرة العاملين والمسئولين بمديرية القوي العاملة والهجرة ومدي درايتهم بسياسات وخطط وبرامج العمل، وبالنسبة للمؤهل الدراسي جاء في الترتيب الأول ذوي المؤهلات العليا بنسبة(٧٥,٠%) وفي الترتيب الأخير الحاصلين علي الدكتوراه بنسبة(٤,١%)، وبالنسبة للدخل الشهري جاء في الترتيب الأول ذوي الدخل من(١٨٠٠) جنية فأكثر بنسبة(٦٦,٦%) وفي الترتيب الأخير ذوي الدخل الأقل من(١٤٠٠) جنية بنسبة(١٤,٦%)، **وفيما يتعلق بالوظيفة تنوعت مابين وكيل المديرية ومديرو الإدارات ورؤساء الأقسام والمسئولين بإدارة الهجرة والتوجيه المهني.**

(٢) سياسات الحماية الاجتماعية والحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية بين الشباب:

جدول رقم(٣)

يوضح أسباب انتشار مشكلة الهجرة غير الشرعية بين الشباب ن=٤٨

م	أسباب انتشار مشكلة الهجرة غير الشرعية بين الشباب	نعم	إلي حد ما	لا	مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	المستوي	الترتيب
١	وجود أقارب وأصدقاء مهاجرين.	٢٩	٨	١١	١١٤	٢,٣٨	مرتفع	٢
٢	مشاهدة نماذج من الشباب المهاجر عادوا أغنياء.	٢٠	١٤	١٤	١٠٢	٢,١٣	متوسط	٦
٣	تكلفة وصعوبة الهجرة الشرعية للشباب.	٢٧	٩	١٢	١١١	٢,٣١	متوسط	٣
٤	الرغبة في الزواج وعمل مسكن مستقل.	٢٤	١١	١٣	١٠٧	٢,٢٣	متوسط	٥
٥	وجود سماسرة ومهربين يشجعون علي الهجرة.	١٥	١٩	١٤	٩٧	٢,٠٢	متوسط	٩
٦	ضعف عقوبة الهجرة غير الشرعية في مصر.	١٩	١٦	١٣	١٠٢	٢,١٣	متوسط	٧
٧	الزواج من أجنبية والحصول علي الجنسية.	١٧	٢٠	١١	١٠٢	٢,١٣	متوسط	٨
٨	عدم رضا الشباب عن عملهم في بلادهم.	٢٢	١٧	٩	١٠٩	٢,٢٧	متوسط	٤
٩	انتشار البطالة بين الشباب.	٣٠	١٠	٨	١١٨	٢,٤٦	مرتفع	١
١٠	ضعف قيمة المواطنة الايجابية بين الشباب.	١٣	١٥	٢٠	٨٩	١,٨٥	متوسط	١٠

يتضح من نتائج الجدول السابق:

أن أهم أسباب انتشار مشكلة الهجرة غير الشرعية بين الشباب والتي جاءت بدرجة مرتفعة كانت بالترتيب كالتالي:

- انتشار البطالة بين الشباب، بمتوسط حسابي(٢,٤٦).
- وجود أقارب وأصدقاء مهاجرين، بمتوسط حسابي(٢,٣٨).
- تكلفة وصعوبة الهجرة الشرعية للشباب، بمتوسط حسابي(٢,٣١).

بينما جاءت أهم أسباب انتشار مشكلة الهجرة غير الشرعية بين الشباب بدرجة متوسطة في العبارات التالية:

- عدم رضا الشباب عن عملهم في بلادهم، بمتوسط حسابي(٢,٢٧).
- الرغبة في الزواج وعمل مسكن مستقل، بمتوسط حسابي(٢,٢٣).
- وجود سماسرة ومهربين يشجعون علي الهجرة، بمتوسط حسابي(٢,٠٢).

ويتضح من ذلك أن من أهم أسباب انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب انتشار البطالة وعدم توافر فرص عمل، مما يجعل الشباب يخاطر بحياته في سبيل الحصول علي فرصة عمل في بلد أخر، وهذا **ما أكدت علية نتائج دراسة(سليمانSolomen 2002) ودراسة(إبراهيم الناغي الصادق٢٠٠٢)، بالإضافة إلي** وجود أقارب للشباب نجحوا في تجربة الهجرة ، **أضف إلي ذلك** تكلفة وصعوبة الهجرة الشرعية للشباب واعتقادهم بصعوبة إجراءاتها واستيفاء مستنداتها.

جدول رقم(٤)

يوضح دور البرامج الخاصة بتشغيل الشباب في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية ن=٤٨

م	دور البرامج الخاصة بتشغيل الشباب في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية	نعم	إلي حد ما	لا	مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	المستوي	الترتيب
١	تنظيم ملتقي لتوظيف الشباب بصفة دورية.	٢٨	١٥	٥	١١٩	٢,٤٨	مرتفع	١
٢	تدريب الشباب بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.	٢٦	١٤	٨	١١٤	٢,٣٨	مرتفع	٤
٣	القيام بعملية التأهيل للشباب راغبي العمل.	٢٢	١٢	١٤	١٠٤	٢,١٧	متوسط	٧
٤	تحقيق شروط العمل العادلة وظروفه الملائمة.	٣٠	١٠	٨	١١٨	٢,٤٦	مرتفع	٣
٥	تنمية ثقافة العمل الحر لدي الشباب.	١٩	١٣	١٦	٩٩	٢,١٠	متوسط	٩
٦	تنظيم دورات للتدريب التحويلي وخلق فرص عمل.	٢٨	٨	١٢	١١٢	٢,٣٣	متوسط	٦
٧	تنظيم حملات لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية.	٢٧	١٧	٤	١١٩	٢,٤٨	مرتفع	٢
٨	تسهيل إجراءات الاستفادة من المشروعات الصغيرة.	٢٥	١٤	٩	١١٢	٢,٣٣	متوسط	٥
٩	إتاحة فرص القروض الميسرة للشباب.	١٧	٢١	١٠	١٠٣	٢,١٥	متوسط	٨
١٠	حصر أعداد الشباب العاطلين وتصنيفهم في ضوء فرص العمل.	٢٠	١١	١٧	٩٩	٢,١٠	متوسط	١٠

يتضح من نتائج الجدول السابق:

أن دور البرامج الخاصة بتشغيل الشباب في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية والذي جاء بدرجة مرتفعة كان بالترتيب كالتالي:

- تنظيم ملتقي لتوظيف الشباب بصفة دورية، بمتوسط حسابي(٢,٤٨).
- تنظيم حملات لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية، بمتوسط حسابي(٢,٤٨).
- تحقيق شروط العمل العادلة وظروفه الملائمة، بمتوسط حسابي(٢,٤٦).

بينما جاء دور البرامج الخاصة بتشغيل الشباب في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية بدرجة متوسطة في العبارات التالية:

- تسهيل إجراءات الاستفادة من المشروعات الصغيرة، بمتوسط حسابي(٢,٣٣).
- تنظيم دورات للتدريب التحويلي وخلق فرص عمل، بمتوسط حسابي(٢,٣٣).
- القيام بعملية التأهيل للشباب راغبي العمل، بمتوسط حسابي(٢,١٧).

ويتضح من ذلك ضرورة تضافر كافة الجهود من أجل مواجهة تلك المشكلة، والسعي لتنظيم ملتقي لتوظيف الشباب بالمحافظات بصفة دورية يسهم في إيجاد فرص عمل حقيقية بكافة القطاعات تتناسب ومؤهلاتهم واحتياجات سوق العمل، **بالإضافة إلي** أهمية تنظيم حملات توعية للشباب بمخاطر وأضرار الهجرة غير الشرعية علي الشباب أنفسهم وأسرهم وعلي المجتمع ككل، **أضف إلي ذلك** ضرورة تحقيق شروط العمل العادلة وظروفه الملائمة خاصة في القطاع الخاص، حيث أن الشباب حين يشعر بالظلم والاضطهاد والمحسوبية يلجأ إلي التفكير في الهجرة غير الشرعية.

جدول رقم(٥)

يوضح دور تمكين وتعزيز قدرات الشباب في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية ن=٤٨

م	دور تمكين وتعزيز قدرات الشباب في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية	نعم	إلي حد ما	لا	مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	المستوي	الترتيب
١	الاهتمام بمواجهة مشكلات الشباب غير العاملين.	٢٩	١٠	٩	١١٦	٢,٤٢	مرتفع	٢
٢	ربط السياسة التعليمية باحتياجات سوق العمل.	٢٦	١٥	٧	١١٥	٢,٤٠	مرتفع	٤
٣	تنمية ثقافة الحوار المجتمعي مع الشباب.	٢٧	٩	١٢	١١١	٢,٣١	متوسط	٦
٤	الاهتمام بتنمية مهارات الشباب بما يناسب سوق العمل.	٣٢	٨	٨	١٢٠	٢,٥٠	مرتفع	١
٥	منح الشباب غير العاملين المساعدات الاجتماعية.	٢١	١٤	١٣	١٠٤	٢,١٧	متوسط	٩
٦	استثمار إمكانيات الشباب لتحقيق أهدافهم.	٣٠	٥	١٣	١١٣	٢,٣٥	مرتفع	٥
٧	ضمان حقوق الشباب في المجالات المختلفة.	٢٨	١٢	٨	١١٦	٢,٤٢	مرتفع	٣
٨	تنمية المسئولية الاجتماعية لدي الشباب.	٢٥	١١	١٢	١٠٩	٢,٢٧	متوسط	٧
٩	إبراز النماذج الناجحة من الشباب ذوي الأعمال الحرة.	٢١	١٨	٩	١٠٨	٢,٢٥	متوسط	٨
١٠	إتاحة فرص المدافعة عن حقوق الشباب غير العاملين.	١٨	١١	١٩	٩٥	١,٩٨	متوسط	١٠

يتضح من نتائج الجدول السابق::

أن دور تمكين وتعزيز قدرات الشباب في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية والذي جاء بدرجة مرتفعة كان بالترتيب كالتالي:

- الاهتمام بتنمية مهارات الشباب بما يناسب سوق العمل، بمتوسط حسابي(٢,٥٠).
- الاهتمام بمواجهة مشكلات الشباب غير العاملين، بمتوسط حسابي(٢,٤٢).
- ضمان حقوق الشباب في المجالات المختلفة، بمتوسط حسابي(٢,٤٢).

بينما جاء دور تمكين وتعزيز قدرات الشباب في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية بدرجة متوسطة في العبارات التالية:

- تنمية ثقافة الحوار المجتمعي مع الشباب، بمتوسط حسابي(٢,٣١).
- تنمية المسئولية الاجتماعية لدي الشباب، بمتوسط حسابي(٢,٢٧).
- إبراز النماذج الناجحة من الشباب ذوي الأعمال الحرة، بمتوسط حسابي(٢,٢٥).

ويتضح من ذلك ضرورة الاهتمام بتنمية مهارات وقدرات الشباب بما يتناسب واحتياجات سوق العمل من أجل مساعدتهم في الحصول علي فرصة عمل مناسبة، وأهمية المواجهة الفاعلة لمشكلات الشباب غير العاملين وفتح قنوات الحوار معهم وعدم تركهم فريسة للجريمة والانحراف أو الموت غرقاً بحثاً عن فرصة عمل عبر الهجرة غير الشرعية، **أضف إلي** ذلك أهمية شعور الشباب بالعدالة والمساواة وضمان حقوقهم وكرامتهم داخل مجتمعهم كل ذلك يجعل الشباب يتروي كثيراً قبل أن يفكر في الهجرة غير الشرعية، **وهذا ما أكدت علية دراسة(ماجدة إمام حسين٢٠٠٨) ودراسة(إيمان شريف، صفية عبدالعزيز٢٠٠٨).**

جدول رقم(٦) يوضح دور الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب ن=٤٨

م	دور الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب	نعم	إلي حد ما	لا	مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	المستوي	الترتيب
١	التنسيق بين الجهود المجتمعية لتوفير الحماية الاجتماعية للشباب.	٣٣	٨	٧	١٢٢	٢,٥٤	مرتفع	١
٢	المشاركة في صياغة القوانين للحد من مخاطر الهجرة غير الشرعية	٢٢	١٥	١١	١٠٧	٢,٢٣	متوسط	٧
٣	تشجيع الكوادر الشبابية المتميزة في المجالات المختلفة.	٢٥	١٠	١٣	١٠٨	٢,٢٥	متوسط	٦
٤	التوسع في إنشاء مشروعات تغطي إشباع احتياجات الشباب.	٢٠	١٧	١١	١٠٥	٢,١٩	متوسط	٩
٥	الاهتمام ببرامج التسويق الاجتماعي لمواجهة الهجرة غير الشرعية.	٣١	٩	٨	١١٩	٢,٤٨	مرتفع	٣
٦	تشجيع الصناعات الحرفية والمنزلية الصغيرة.	٢٨	١٣	٧	١١٧	٢,٤٤	مرتفع	٤
٧	المشاركة في رسم السياسة القومية لتدريب وتشغيل الشباب.	٣٤	٥	٩	١٢١	٢,٥٢	مرتفع	٢
٨	إجراء البحوث والدراسات حول مخاطر الهجرة غير الشرعية.	٢٧	١٤	٧	١١٦	٢,٤٢	مرتفع	٥
٩	صياغة التشريعات التي تحفظ حقوق الشباب بالقطاع الخاص.	٢٤	١١	١٣	١٠٧	٢,٢٣	متوسط	٨
١٠	التعاون في متابعة برامج التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.	١٩	١٨	١١	١٠٤	٢,١٧	متوسط	١٠

يتضح من نتائج الجدول السابق:

أن دور الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب والذي جاء بدرجة مرتفعة كان كالتالي:

- التنسيق بين الجهود المجتمعية لتوفير الحماية الاجتماعية للشباب، بمتوسط حسابي(٢,٥٤).
- المشاركة في رسم السياسة القومية لتدريب وتشغيل الشباب، بمتوسط حسابي(٢,٥٢).
- الاهتمام ببرامج التسويق الاجتماعي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، بمتوسط حسابي(٢,٤٨).

بينما جاء دور الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب بدرجة متوسطة في العبارات التالية:

- تشجيع الكوادر الشبابية المتميزة في المجالات المختلفة، بمتوسط حسابي(٢,٢٥).
- المشاركة في صياغة القوانين للحد من مخاطر الهجرة غير الشرعية، بمتوسط حسابي(٢,٢٣).
- صياغة التشريعات التي تحفظ حقوق الشباب بالقطاع الخاص، بمتوسط حسابي(٢,٢٣).

ويتضح من ذلك أهمية التنسيق بين الجهود المجتمعية لتوفير الحماية الاجتماعية للشباب من خلال دعم سبل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ومشاركة تلك القطاعات في رسم وصياغة السياسة القومية لتدريب وتشغيل الشباب، مع ضرورة الاهتمام ببرامج التسويق الاجتماعي لمواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام ودورها في تغيير سلوكيات أفراد المجتمع، **وهذا ما أكدت علية نتائج دراسة(سامية بارح فرج٢٠١٢).**

جدول رقم(٧) يوضح الصعوبات التي تحول دون تحقيق سياسات الحماية الاجتماعية لدورها في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب ن=٤٨

م	الصعوبات	نعم	إلي حد ما	لا	مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	المستوي	الترتيب
١	نقص الموارد والإمكانيات وزيادة أعداد الشباب غير العاملين.	٢٩	١١	٨	١١٧	٢,٤٤	مرتفع	٤
٢	ضعف التنسيق بين القائمين علي تحقيق نظم الحماية الاجتماعية.	٢٥	١٦	٧	١١٤	٢,٣٨	مرتفع	٥
٣	عدم دقة الإحصاءات الخاصة بأعداد الشباب غير العاملين.	٢٣	١٢	١٣	١٠٦	٢,٢١	متوسط	٧
٤	عدم القدرة علي اكتشاف قدرات الشباب واستثمارها.	٣٣	٨	٧	١٢٢	٢,٥٤	مرتفع	١
٥	ضعف دور القطاع الخاص في دعم سياسات الحماية الاجتماعية.	٢٩	١٣	٦	١١٩	٢,٤٨	مرتفع	٢
٦	عدم الاعتماد علي ثقافة الحوار المجتمعي مع الشباب.	٢٦	١٤	٨	١١٤	٢,٣٨	مرتفع	٦
٧	غياب التخطيط الاستراتيجي في مواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية.	٢٤	١٥	٩	٩٦	٢,٠٠	متوسط	١٠
٨	ضعف دور الجامعات في التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.	٢٠	١٨	١٠	١٠٦	٢,٢١	متوسط	٨
٩	قلة وصعوبة الاستثمارات بالمدن الجديدة.	١٧	٢٠	١١	١٠٢	٢,١٣	متوسط	٩
١٠	عدم تناسب المؤهلات العلمية للشباب مع احتياجات سوق العمل.	٢٧	١٦	٥	١١٨	٢,٤٦	مرتفع	٣

يتضح من نتائج الجدول السابق::

أن أهم الصعوبات التي تحول دون تحقيق سياسات الحماية الاجتماعية لدورها في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب والتي جاءت بدرجة مرتفعة كانت بالترتيب كالتالي:

- عدم القدرة علي اكتشاف قدرات الشباب واستثمارها، بمتوسط حسابي(٢,٥٤).
- ضعف دور القطاع الخاص في دعم سياسات الحماية الاجتماعية، بمتوسط حسابي(٢,٤٨).
- عدم تناسب المؤهلات العلمية للشباب مع احتياجات سوق العمل، بمتوسط حسابي(٢,٤٦).

بينما جاءت الصعوبات التالية بدرجة متوسطة:

- عدم دقة الإحصاءات الخاصة بأعداد الشباب غير العاملين، بمتوسط حسابي(٢,٢١).
- ضعف دور الجامعات في التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، بمتوسط حسابي(٢,٢١).
- وصعوبة الاستثمارات بالمدن الجديدة، بمتوسط حسابي(٢,١٣).

ويتضح من ذلك أن عدم القدرة علي اكتشاف قدرات وإمكانيات الشباب واستثمارها في مجالات العمل المختلفة يشعر الشباب بالإحباط ويجعله يفكر في الهجرة والبحث عن فرصة عمل خارج بلادة، بالإضافة إلي ضعف دور القطاع الخاص- في ظل انتشار ظاهرة البطالة- في دعم سياسات الحماية الاجتماعية للشباب وإتاحة فرص تمكينهم اقتصادياً من خلال توفير فرص عمل مناسبة لإمكانياتهم، بالإضافة إلي عدم تناسب المؤهلات العلمية للشباب مع احتياجات سوق العمل، ويعد هذا سبب رئيسي في الهجرة غير الشرعية نظراً لعدم القدرة علي توفير فرصة عمل مناسبة.

جدول رقم(٨) يوضح المقترحات التي تسهم في تحقيق سياسات الحماية الاجتماعية لدورها في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب ن=٤٨

م	المقترحات	نعم	إلي حد ما	لا	مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	المستوي	الترتيب
١	تنمية ثقافة الحوار المجتمعي مع الشباب.	٢٥	١٧	٦	١١٥	٢,٤٠	مرتفع	٥
٢	تشجيع المشروعات والاستثمارات بالمدن الجديدة.	٣٣	٨	٧	١٢٢	٢,٥٤	مرتفع	٢
٣	تمكين الشباب ومساعدتهم علي المطالبة بحقوقهم.	٢٢	١٢	١٤	١٠٤	٢,١٧	متوسط	٨
٤	زيادة المخصصات لدعم سياسات الحماية الاجتماعية للشباب.	٢٤	١١	١٣	١٠٧	٢,٢٣	متوسط	٧
٥	تشجيع دور القطاع الخاص في دعم سياسات الحماية الاجتماعية.	٣١	١٤	٣	١٢٤	٢,٥٨	مرتفع	١
٦	العمل علي صياغة سياسة للحماية الاجتماعية تتناسب مع الشباب.	٢٧	١٦	٥	١١٨	٢,٤٦	مرتفع	٤
٧	دعم التخطيط الاستراتيجي في مواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية.	٢٦	١٠	١٢	١١٠	٢,٣٠	متوسط	٦
٨	تفعيل دور الجامعات في التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.	٣٢	٨	٨	١٢٠	٢,٥٠	مرتفع	٣
٩	التنسيق بين القائمين علي تحقيق نظم الحماية الاجتماعية.	١٩	١٨	١١	١٠٤	٢,١٧	متوسط	٩
١٠	تسهيل إجراءات الهجرة الشرعية للشباب.	٢٠	١٣	١٥	١٠١	٢,١٠	متوسط	١٠

يتضح من نتائج الجدول السابق:

أن أهم **المقترحات التي تسهم في تحقيق سياسات الحماية الاجتماعية لدورها في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب والتي جاءت بدرجة مرتفعة كانت بالترتيب كلتالي:**

- تشجيع دور القطاع الخاص في دعم سياسات الحماية الاجتماعية، بوسط حسابي(٢,٥٨).
- تشجيع المشروعات والاستثمارات بالمدن الجديدة، بمتوسط حسابي(٢,٥٤).
- تفعيل دور الجامعات في التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، بمتوسط حسابي(٢,٥٠)

بينما جاءت المقترحات التالية بدرجة متوسطة:

- دعم التخطيط الاستراتيجي في مواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية، بمتوسط حسابي(٢,٣٠).
- زيادة المخصصات لدعم سياسات الحماية الاجتماعية للشباب، بمتوسط حسابي(٢,٢٣).
- تمكين الشباب ومساعدتهم علي المطالبة بحقوقهم، بمتوسط حسابي(٢,١٧).

ويتضح من ذلك ضرورة تشجيع دور القطاع الخاص في دعم سياسات الحماية الاجتماعية كمدخل هام في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تنمية المسئولية الاجتماعية لهذا القطاع في توفير فرص عمل للشباب ومواجهة مشكلة البطالة وضمان حقوق العاملين والتأمين عليهم، مع ضرورة تشجيع المشروعات والاستثمارات بالمدن الجديدة كمدخل تنموي هام لمواجهة مشكلة البطالة، مع ضرورة تفعيل دور الجامعات في التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية وخاصة بين شباب الكليات النظرية الذي يشعرون بالإحباط وفقدان الأمل في ضمان فرصة عمل.

ثامناً: استنتاجات ختامية:

١- أصبحت قضية الهجرة غير الشرعية قضية تحتاج إلى دراسات جديدة يتم تناولها من أبعاد متعددة حسب التخصصات العلمية ذات الصلة، خاصة بعد أن أضحت الهجرة غير الشرعية لدول أوربا أمراً شائعاً وبدرجة متزايدة سعياً وراء مستوى معيشي أفضل وهروباً من واقع أليم.

٢- ضرورة إدراك أنة إذا كانت الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة غير الشرعية تظهر سريعاً، فإن الآثار الأخرى خاصة الاجتماعية والثقافية عادة ما تتأخر في الظهور، بما يؤكد حتمية التأثير السلبي وتداعيات تلك المشكلة علي الأجيال المستقبلية.

٣- تعبر الحماية الاجتماعية عن مجموعة من السياسات والبرامج الرامية إلي الحد من الفقر من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل والذي يقلل من تعرض المجتمعات للمخاطر وتعزيز قدرة المجتمعات علي حماية أنفسهم ضد المخاطر أو فقدان الدخل وعدم ضمان فرصة عمل.

٤- يتمثل الهدف الأساسي من الحماية الاجتماعية في تعزيز الوصول إلي الخدمات والموارد لدعم الأسر والفئات الفقيرة والعاطلين عن العمل في التخفيف من المخاطر والحد من الضعف ومساعدة الشباب وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً وضمان فرص عمل مناسبة لقدراتهم ومهاراتهم.

٥- يمكن أن تلعب برامج الحماية الاجتماعية دورها في إعادة تأهيل العنصر البشري، بما يحقق التنمية البشرية المستدامة التي أصبحت أحد الأبعاد الهامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦- أهمية الشراكة الفاعلة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من أجل صنع وتنفيذ سياسات للحماية الاجتماعية للشباب والتي تهدف لتمكينهم وإشباع احتياجاتهم والحد من مخاطر مشكلة الهجرة غير الشرعية.

٧- ضرورة تشجيع دور القطاع الخاص في دعم سياسات الحماية الاجتماعية كمدخل هام في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تنمية المسئولية الاجتماعية لهذا القطاع في توفير فرص عمل للشباب ومواجهة مشكلة البطالة.

٨- أهمية التخطيط من أجل صنع سياسات للحماية الاجتماعية في إطار السياسة الاجتماعية للدولة، حيث يصعب تصور نظم الحماية الاجتماعية بعيداً عن السياسة الاجتماعية لأي بلد.

٩- يجب إرساء قيم العدالة الاجتماعية والمساواة والمواطنة وحقوق الإنسان بين الشباب، وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً وسياسياً بما يضمن لهم إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم ويهيئ لهم فرصة عمل مناسبة كمدخل هام للحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية.

١٠- ضرورة فتح قنوات للحوار المجتمعي مع الشباب ومشاركتهم في صنع القرار، وصنع سياسات الحماية الاجتماعية الخاصة بهم، وتشجيع الكوادر الشبابية الناجحة وإبرازها في المجتمع ومساعدتهم علي التعبير عن أرائهم وضمان مستوي معيشي مناسب داخل مجتمعهم.

المراجع المستخدمة

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: توزيع السكان حسب فئات العمر، تقرير أولي عن تعداد٢٠١٠، القاهرة، ص ص(٣-٨).

٢- مارك أولسن: حالات فوضي"الآثار الاجتماعية للعولمة"، ترجمة: عمران أبو محلة، بيروت، المؤسسات العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٧، ص ص(٣٨-٣٩).

٣- تقرير اللجنة الدولية للهجرة: الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٨.

٤- جريدة الأهرام: تقرير حول الهجرة غير الشرعية للشباب، ٢٩ديسمبر ٢٠٠٩.

٥- على معمر عبد المؤمن: التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع الليبي، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٦، ص(١٥).

٦- اليونسكو: اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المهاجرين، الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، منشورات اليونسكو، باريس، ٢٠٠٣، ص(٢٦).

٧ - سامي محمود، أسامة بدير: أوربا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسئولية والواجب، القاهرة، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم(٦٨)، ٢٠٠٩، ص(٧).

٨- نيفين سعد: عرب المهجر ، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،٢٠٠٥ ،ص(١٣).

٩- ناصر حامد: المهاجرون في أوربا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٦٣)، يناير٢٠٠٦، ص(٤٦).

١٠- رمضان حينوني: الهجرة غير الشرعية وأثرها علي التركيبة الاجتماعية في تمنراست، ١٧مارس٢٠١١.

- **نقلاً عن الموقع الالكتروني** : **http://www.myportail.com**

11- Stephen Castle, International at the Beginning of the twenty- first century: Global Trends and issues, International Social Journal,No.165,September,2000,(269).

١٢- سامي محمود، أسامة بدير: مرجع سبق ذكره، ص(٣٠)

١٣- مجدة إمام: هجرة الشباب الدولية والتنمية، الفرص والتحديات، ٢٠٠٩.

- **نقلاً عن الموقع الالكتروني:** **css.escwa.org.Ib/SD/1017/ALOpaper.doc**

١٤- ماجدة إمام حسين: سياسات التنمية البشرية كمدخل للحد من الهجرة غير الشرعية ، المؤتمر السنوي العاشر "السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، ٢٦-٢٩ مايو ٢٠٠٨.

١٥- إيمان شريف، صفيه عبد العزيز: السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية ، المؤتمر السنوي العاشر، السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، ٢٦-٢٩ مايو ٢٠٠٨.

١٦- على الحوات: الهجرة غير الشرعية إلى أوربا، مجلة دراسات، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، العدد الثامن والعشرون، ٢٠٠٧.

١٧- إبراهيم الناغي الصادق: المهاجرين من النيجر إلي مدينة غات وأسباب هجرتهم، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الفاتح، طرابلس، ٢٠٠٢.

18- Hussein Solomen; Sources of Insecurity In Southern Africa the Case Illegal Migration Into Southern Africa, University of Southern Africa,2002.

١٩- ماجدة عبدالرحمن: اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة لأوربا، دراسة لقطاع الهجرة بوزارة القوي العاملة والهجرة المصرية بالتعاون مع الحكومة الايطالية والمنظمة الدولية للهجرة، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢٠- صالح بن إبراهيم الخضيري: ظاهرة الهجرة غير المشروعة وأبعادها المجتمعية"دراسة تحليلية"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الثاني والثلاثون، ابريل٢٠١٢.

٢١- سامية بارح فرج: آليات تفعيل إستراتيجية التسويق الاجتماعي في مواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية بين الشباب، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الثاني والثلاثون، ابريل٢٠١٢.

٢٢- خضر عبدالعظيم أبوقورة: نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر، القاهرة، معهد التخطيط القومي، مركز دراسات التنمية البشرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم(٢٢٤)، سبتمبر ٢٠١٠، ص ص(١١٦-١١٧).

٢٣- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص(٤٦٠-٤٦١).

١٤- زياد عبدالصمد: دور المجتمع المدني في الحماية الاجتماعية، بيروت، المنتدى العربي للسياسات الاجتماعية، ٢٨-٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩، ص(١٣).

٢٥- علي ليلة: الأمن القومي العربي في عصر العولمة، الكتاب الثاني، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، الرياض، دار قرطبة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ، ص(٣١٢).

٢٦- خضر عبدالعظيم أبوقورة: مرجع سبق ذكره، ص(١٩٠).

٢٧- محمد محمد أبوسريع: آلية تقييم مشروعات البنك الدولي في مجال الحماية الاجتماعية مع الحماية الاجتماعية في مصر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.

28- Armando Barrientos; Rights Questioned, Limitations of Poverty Reduction Policies In Argentina, Blackwell Publishing, UK,2009.

٢٩- أسماء إسماعيل أحمد: شبكة الأمان الاجتماعي وبناء رأس المال الاجتماعي بالمجتمع الريفي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١١.

30- Joon Yoong; The National Live hood Security System In Korea Effects on Poverty and Social Development, University of California, Berkeley, 2007.

٣١- عبدالله كامل خميس: التحليل السوسيولوجي لنظام الحماية الاجتماعية في التشريع الليبي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٩.

٣٢- سعيد المصري وآخرون: سياسات وبرامج التضامن الاجتماعي في ضوء البرامج الدولية، القاهرة، مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، يوليو ٢٠٠٧، ص(٩).

٣٣- دور شبكات الحماية الاجتماعية في الحماية من مخاطر الخصخصة:

-**نقلاً عن الموقع الالكتروني:** **http||www.ahewar.or|debat|show.art.asp.p(16).**

٣٤- خضر عبدالعظيم أبوقورة: مرجع سبق ذكره، ص ص(١١٦-١١٧).

٣٥- Miguel Nino Zarazua, (et., al.,); Social Protection In Sub Saharan Africa, Getting The Politics Right, World Development, Volume(40), Issue(1), January, 2012, PP(163-176).

٣٦- معهد التخطيط القومي: نحو إصلاح نظام الحماية الاجتماعية في مصر، القاهرة،٢٠١٠، ص ص(١٩-٢٠).

٣٧- وزارة التنمية الدولية البريطانية:

- نقلاً عن الموقع الالكتروني:

WWW.gsdrc.org/go/topic-guides/social Protection/understanding-social protection

38- Jean Oliver, Schmidt; Linking Up Social Protection System In Developing Countries, Eschborn, 2005, P(4).

٣٩- مني عطية خزام: شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠، ص(٤٣).

٤٠- حسن مصطفي حسن، علاء علي الزغل: فعالية شبكة الأمان الاجتماعي في مصر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرون لخدمة الاجتماعية، ٢٠١٠، ص(٣١٨٩).

٤١- منير البعلبكى: قاموس المورد، دار العلم للملايين، بيروت ،٢٠٠٠، ص(٥٧٨).

٤٢- محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص(٢٨٩).

٤٣- عبدالله عبدالغني غانم: المهاجرون"دراسة أنثروبولوجية"، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٤، ص(٣٤).

٤٤- كريم متقي: الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوربا"دراسة في ظل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، فاس، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٦،ص(٧).

٤٥- طارق عبدالحميد: الهجرة غير الشرعية"رؤيا مستقبلية"، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٩، ص(١١).

٤٦- عزت حمد الشيشيني: المعاهدات والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة، ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٨-١٠ فبراير ٢٠١٠، ص(٤).

٤٧- محمود محمد عبدالله: تصور مقترح للحد من ظاهرة المتخلفين ومخالفي أنظمة الإقامة والعمل في المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، ١٤٢٩ه، ص١١).

48- Reem Saad; Egyptian Workers In Paris, Pilot Ethnography, SRC, American, University In Cairo, 2006, P(124).

٤٩- أيمن أديب سلامة: الحماية الدولية لطالب اللجوء، القاهرة، دار النهضة، ٢٠٠٥، ص(٦٣).

50- Birk, Sinclair; International Immigration and Development In Arab World Region, Awep, Study Ilogneva, 2000, PP(79-80).

٥١- بهيجة جمال: حماية المهاجرات غير الشرعيات بالمغرب"القانون والممارسة"، مؤتمر الهجرة الغير منتظمة، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، ٩-١٠مايو ٢٠٠٦، ص ص(٣-٥).

٥٢- محمد فتحي عيد: التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٨-١٠ فبراير ٢٠١٠، ص(٧).

53- Baulch, Bob (et., al.,); Developing Social Protection Index for Asia, Developing Policy Review, 2006, P(g).

٥٤- علي ليلة: الأمن القومي العربي في عصر العولمة، الكتاب الثاني، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، الرياض، دار قرطبة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص(١٨٣).

55- Stiglitz, Joseph; The Global Crisis, Social Protection and Jobs, International Labor Review, Vol(148), No(2), 2009, P(13).

56- Rebecca Holmes; The Role of Social Protection Programs In Supporting Education In Conflict affected Situations, Quarterly Review of Comparative Education, UNSCO IBE, 2001, P(224).

٥٧- خضر عبدالعظيم أبو قورة: مرجع سبق ذكره، ص ص(٢٧-٣٨).

٥٨- الجوع صفر بجمهوريات الموزا.

- **نقلاً عن الموقع الالكتروني:** **http;//www.islamonline.net**

٥٩- المرجع السابق.

٦٠- علي ليلة: دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٢، ص(٢٤١).

٦١- برنامج بوليسيا فاميليا بالبرازيل:

- **نقلاً عن الموقع الالكتروني:** **http;//web.worldbank.org**

٦٢- المرجع السابق: ص(٦٦).

٦٣- الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي: هيئة التأمين الاجتماعي، يناير ٢٠١٠.

- **نقلاً عن الموقع الالكتروني:** **http;//nosi.gov.eg/word,html.**

64- Rebecca Holmes; The Role of Social Protection Programs In Supporting Education In Conflict affected Situations, Quarterly Review of Comparative Education, UNESCO IBE, Vol(41), 2001, P(224).

٦٥- Bonilla Garcia, J.Gruat; Social Protections a Life Cycle Continuum Investment for Social Justice, Poverty Reduction and Sustainable Development, 2010, PP(22-23).

٦٦- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا(الأسكوا): نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥، ص ص(٧-٩).

٦٧- Armando Barrientos; Social Protection and Poverty, Achievements and Challenges, United Nations 50th Session, New York, US, February, 2012, P(2).

٦٨- خضر عبدالعظيم أبو قورة: مرجع سبق ذكره، ص(١٨٩).

٦٩- راوية توفيق: هجرة أبناء الشمال الأفريقي إلي أوربا"تحليل للأسباب والدوافع"، ورقة مقدمة لندوة"المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوربي"، جامعة الدول العربية، إدارة المغتربين العرب، بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة، ابريل ٢٠٠٧، ص ص(١٢-١٧).

٧٠- مصطفي عبدالعزيز مرسي: معاناة المهاجرين العرب خارج المنطقة العربية، ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، قطر، ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠٠٨، ص(٥).

٧١- عبدالله بن سعود السراني: العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، ندوة: مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٨-١٠ فبراير ٢٠١٠، ص ص(٨-٩).

٧٢- محمد عبدالعزيز عماد: الهجرة"العائد والتغيير البنائي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٩، ص(٥٣).

٧٣- طارق حسين محمود: دور الشرطة في حماية حق التنقل مع التطبيق علي المنع من السفر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، أكاديمية مبارك للأمن، كلية الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص(٧٥).

٧٤- طارق الشهاوي: الهجرة غير الشرعية"رؤيا مستقبلية"، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٩، ص ص(٢١-٢٢).

٧٥- مصطفي عبدالعزيز مرسي: تأثير الهجرة غير الشرعية إلي أوربا علي صورة المغترب العربي، ورقة مقدمة لندوة بعنوان: المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوربي، جامعة الدول العربية، إدارة المغتربين العرب، بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، ابريل ٢٠٠٧، ص(١٣).

٧٦- أحمد وهدان، إيمان شريف: الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثامن والأربعون، العدد الأول، ٢٠٠٥، ص(٩٢).

٧٧- فهد حماد البلوي: دور الموانع الطبيعية الموجودة علي الحدود الدولية البرية في الحد من ظاهرة التسلل، رسالة ماجستير، غير منشورة، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٢٠٠٦.

٧٨- هاني خلاف، أحمد نافع: الوطن العربي"قضايا مستقبلية"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جريدة الأهرام، ١٩٩٨، ص(١٢٢).

٧٩- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: تقرير أحوال الهجرة غير الشرعية، هجرة شباب مصر فراراً إلي المجهول، القاهرة، ٢٠٠٨، ص(٤).